جامعة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

العولمة الاقتصادية ودورها في تفعيل التجارة الخارجية

دراسة حالة الجزائر (ميناء مستغانم)

Economic globalization and its role in activating foreign trade

A case study of Algeria (Mostaganem Port)

من إعداد الطالبين:

- طاهري بختة

- بن شيخ حسيبة

تحت إشراف:

د. عبد الفتاح داودي

السنة الجامعية:2023/2022

الإهداء

إلى النور الذي ينير درب النجاح ومن علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف اقدم هذا العمل إلى سبب وجودي في الحياة, ولكي كل التجلي و احترام أحبك حبا لو مرى على قاحلة لتفجرت منها ينابيع المحبة إلى والدتي الغالية التي لم تأل جهدا في تربيتي و توجيهي.

وإلى الغالي الذي لم يبخل علي بشيء أخي الأكبر الذي ساندني وكان عون لي أطال الله في عمره .

وإلى باقي إخوتي وأسرتي وإلى زملائي وأصدقائي وإلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد

بختة

الإهداء

أهدي ثمرت جهودي إلى منبع الحب و فيض الحنان، إلى من بنت حلمها علي، إلى من كلمت الفؤاد إلى أجلها إلى الروح الطاهرة التي لا تزال مغروسة في قلبي والدتي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى من أحمل له كل معاني التقدير و الاحترام و الإجلاء و المحبة، إلى من جد و شقى من أجل راحتي والدي أطال الله في عمره .

إلى كل عائلتي من كان قدوتي و سندي ، و دفعني لأن يكون النجاح حليفي ،أخواتي و إلى كل أصدقائي و زملاء دراستي و إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد

حسيبة

تشكرات

لا بدى لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة التكوينية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب المعهد مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد و قبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر و الامتنان و التقدير و المحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى الذي مهدو لنا طريق العلم و المعرفة.

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل

"كن عالما فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تستطع فأحب العلماء فإن لم تستطع فلا تغضهم"

وأخص التقدير و الشكر:

الأستاذ داودي عبد الفتاح الذي نقول له بُشراك قول رسول الله صلى الله عليه و سلم :

"إن الحوت في البحر، و الطير في السماء، ليصلون على معلم الناس الخير"

كما انني أني أتوجه له بخالص الشكر وللذين ساعدونا على إتمام هذا البحث وقدموا لنا العون و مدو لنا يد المساعدة و زودونا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث و نخص بالذكر : السيد إسماعيل مصلحة الإحصائيات في مؤسسة ميناء مستغانم ونشكر كل من ابتغى مرضات الله في طلب العلم.

ملخص :

نهدف من خلال هذا البحث إلى دراسة دور العولمة في تفعيل التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2010-2020) وذلك باستخدام المنهج التحليلي في دراسة و تحليل تطور حجم الصادرات و الواردات الإجمالية، و التطرق إلى التوزيع الخاص بها مع دراسة أهم السلع المصدرة و كذا المستوردة بالنسبة للجزائر ثم التطرق إلى إتجاه المبادلات التجارية و أهم الشركاء التجاريين بالنسبة للجزائر مع التطرق إلى مؤشرات قياس العولمة الاقتصادية وف مؤشر INSTITUTE KOFSWISS ECONOMIC ومؤشر RNEYKEA-T-A .

وقد تم التوصل إلى أن الجزائر من الدول النامية التي تسعى نحو تعزيز عولمة اقتصادها عن طريق الجوهر الرئيسي للعولمة وهو تحرير التجارة، إضافة إلى أن الاقتصاد الجزائري يرتكز بشكل أساسي على صادرات المحروقات و ضعفها خارج هذا القطاع.

Résumé

A travers cette recherché, nous visions à étudier le rôle de la mondialisation dans l’activation du commerce extérieur algérien au cours de la période (2010-2020) en utilisant rapproche analytique en étudiant et analysant

Revolution du volume des exportations et des importations totales et en abordant sa répartition avec le étude

des principales matières première exportes et importées par rapport à l'Algérie puis discussion de l'évolution

des échanges commerciaux et des principaux partenaires commerciaux de l'Algérie, en référence aux indicateurs

mesurant la mondialisation économique, l'indice KOFSWISS ECONOMIC INSTITUTE et

l'indice A-T-RNEYKEA

It conclu que l'Algérie un des pays en développement qui cherche à renforcer la mondialisation de son

économie a travers essences principale de la mondialisation, qui est labélisation des échange en plus du fait que économie

algérienne est principalement basée sur les exportations d'hydrocarbures et sa faiblesse en dehors de ce secteur.

Summary

Through this research, we aimed to study the role of globalization in the activation of Algerian foreign trade during the period (2010-2020) using analytical approach by studying and analyzing

Revolution in the volume of exports and total imports and addressing its distribution with the study

of the main raw materials exported and imported in relation to Algeria then discussion of the evolution

of Algeria's trade and main trading partners, with reference to the indicators

measuring economic globalization, the KOFSWISS ECONOMIC INSTITUTE and

A-T-RNEYKEA Index

He concluded that Algeria is one of the developing countries seeking to strengthen the globalization of its

Economy through the main essence of globalization, which is there beating of trade in addition to the fact that economy

Algeria is mainly based on hydrocarbon exports and its weakness outside this sector.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	III / II
الشكر والتقدير	VIII
الملخص باللغة العربية	V
الملخص باللغة الفرنسية	VI
الملخص باللغة الإنجليزية	VII
فهرس المحتويات	
مقدمة عامة	أ / ب /ج
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول العولمة	
المبحث الأول: نشأة ومفهوم العولمة الاقتصادية وأسبابها وأنواعها	
تمهيد	02
المطلب الأول: نشأة العولمة	03
المطلب الثاني: تعريف العولمة	04
المطلب الثاث: أسباب العولمة	05
المطلب الرابع: أنواع العولمة	06
المبحث الثاني: مفاهيم التجارة الخارجية	07
تمهيد	
المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية	08
المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية	09
المطلب الثالث: أهمية التجارة الخارجية	10
العلاقة بين العولمة الاقتصادية والتجارة الخارجية	11

خلاصة الفصل الأول	**12**
الدراسات السابقة	**14 / 13**
الفصل الثاني: الجانب التطبيقي لدراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم	
الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات	**15**
تحليل واقع التجارة الخارجية في الجزائر	**17 / 16**
تحليل واقع الواردات الجزائرية	**23 / 22**
التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية	**27**
التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية	**29**
واقع العولمة الاقتصادية في الجزائر	**31**
تحليل واقع العولمة الاقتصادية وفق مؤشر kof swiss economic	**34 / 33**
تحليل واقع العولمة الاقتصادية وفق مؤشر a t kearney	**35**
الفصل الثالث: النتائج واختبار الفرضيات	
النتائج	**38**
اختبار الفرضيات	**39**
الفصل الرابع: الخاتمة والمقترحات	
الخاتمة	**41**
المقترحات	**42**

قائمة الجداول

الجداول	الصفحة
الجدول رقم 01: الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية	**16**
الجدول رقم 02: الهيكل السلعي للواردات الجزائرية	**23**
الجدول رقم 03: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية	**28**
الجدول رقم 04: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية	**30**
الجدول رقم 05: تصنيف الجزائر وفق مؤشر العولمة	**32**
الجدول رقم 06: العولمة الاقتصادية حسب مؤشر K ,S ,E	**34**
الجدول رقم 07: العولمة الاقتصادية للجزائر حسب مؤشر A T ,K	**36**

قائمة الأشكال

الأشكال	الصفحة
الشكل رقم 01: المدرج التكراري للصادرات حسب السنوات	17
- منحنى صادرات المواد الغذائية حسب السنوات	19
- منحنى صادرات الطاقة حسب السنوات	19
- منحنى صادرات المنتجات النصف مصنعة حسب السنوات	20
- منحنى صادرات سلع التجهيزات الزراعية حسب السنوات	20
- منحنى صادرات سلع التجهيزات الصناعية حسب السنوات	21
- منحنى صادرات السلع الاستهلاكية غير الغذائية حسب السنوات	21
- منحنى صادرات مواد الخام حسب السنوات	22
الشكل رقم :02 المدرج التكراري للهيكل السلعي للواردات الجزائرية	23
- منحنى واردات المواد الغذائية حسب السنوات	24
- منحنى واردات الطاقة حسب السنوات	25
- منحنى واردات المنتجات النصف مصنعة حسب السنوات	25
- منحنى واردات سلع التجهيزات الزراعية حسب السنوات	26
- منحنى واردات سلع التجهيزات الصناعية حسب السنوات	26
- منحنى واردات السلع الاستهلاكية غير الغذائية حسب السنوات	27
- منحنى واردات مواد الخام حسب السنوات	27
الشكل رقم 03 المدرج التكراري للتوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية	29
- منحنى التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية	29

الأشكال	الصفحة
الشكل رقم 04: المدرج التكراري للتوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية	31
- منحنى التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية	31
الشكل رقم 05: المدرج التكراري لتصنيف الجزائر وفق مؤشر العولمة	33
- منحنى التكراري لتصنيف الجزائر وفق مؤشر العولمة	33
الشكل رقم :06 المدرج التكراري للعولمة الاقتصادية حسب مؤشر K,S,E	35
- منحنى العولمة الاقتصادية حسب مؤشر K,S,E	35
الشكل رقم :07 المدرج التكراري للعولمة الاقتصادية وفق مؤشر A,T,K	37
- منحنى العولمة الاقتصادية وفق مؤشر A,T,K	38

المقدمة

يشهد العالم اليوم العديد من المستجدات والمتغيرات التي لم يسبق أن عرفها بصورتها الحالية، ومن أهم المستجدات التي مر بها العالم في الميادين الحيوية هي ظاهرة العولمة في مجال الاقتصاد أو ما تسمى بالعولمة الاقتصادية التي يقصد بها تعميق المبادلات بين المتعاملين في الاقتصاد العالمي، وبالتالي تتم الزيادة في نسبة التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى والحجم والوزن، و خاصة في مجال السلع والخدمات وعناصر الانتاج بحيث تنمو عملية التبادل التجاري لتشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي، وقد أدى هذا النوع من العولمة إلى انصهار مختلف الاقتصادات الوطنية والإقليمية فيما يعرف بالاقتصاد العالمي الموحد، كما أثرت العولمة على الاستثمار واسع المدى في كل أنحاء العالم وعلى التكامل بين الأسواق العالمية.

كانت المجتمعات البشرية تعيش قديما في ظل اقتصاد مغلق، حيث ظهرت التجارة في ذلك الوقت على شكل مقايضة ومع التطور المتواصل ازدادت الحاجات بسبب تنوع عدد السكان وسلوك المستهلكين ورغباتهم مما أدى إلى ضرورة الانتقال إلى الاقتصاد المفتوح وذلك عن طريق فتح أسواقها للعالم الخارجي لنشوء تجارة خارجية التي تعرف بأنها عبارة عن مجموعة من النشاطات التي تعتمد على تداول المنتجات وتبادل الخدمات ورؤوس الأموال والسلع عن طريق الحدود الدولية والإقليمية وتمثل التجارة الخارجية جزءا مهما في اقتصادات أغلب دول العالم، كما تؤثر بشكل مباشر على إنتاجها المحلي الإجمالي.

يؤثر الاقتصاد العالمي بشكل كبير في العولمة منذ ظهورها في القرن العشرين، حيث تمثلت هذه التأثيرات الاقتصادية في تطور العلاقات التجارية بين الدول، ودمج الاقتصاد المحلي في السوق العالمي، وقد ساهم ذلك إيجابيا في نمو الأنظمة الاقتصادية وتطور العلاقات الدولية هذا ما ساعد على بناء نظام اقتصادي دولي مندمج مع مستجدات العولمة ومثل ما كانت هناك آثار إيجابية للعولمة، هناك أيضا آثار سلبية تتمثل في زيادة الصرعات الدولية من أجل التحكم في الاقتصاد العالمي، مما أدى إلى ضعف القطاعات الاقتصادية في مجموعة من الدول النامية.

مما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

ما مدى تأثير العولمة الاقتصادية على التجارة الخارجية في الجزائر؟

وتترتب عن الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي العولمة الاقتصادية وما أسباب ظهورها؟

- ما هي التجارة الخارجية وماهي الأسس والمبادئ التي تقوم عليها؟

- ما هي أهم التطورات التي عرفتها التجارة الدولية في الجزائر عبر مراحل تطور النظام الاقتصادي من الدولة إلى العولمة؟

- ما هي آثار انعكاسات العولمة الاقتصادية على التجارة الخارجية بالجزائر؟ وهل ستعمل على تسهيل مهمة الجزائر في تحسين موقعها في التجارة الدولية أم أنه سيضع أمامها عقبات جديدة؟

* الفرضيات: للإجابة عن هذه الإشكالية نطرح الفرضيات التالية:

- أثرت العولمة الاقتصادية على تفعيل التجارة الخارجية في الجزائر.

- هناك إمكانية كبيرة متاحة للجزائر للاستفادة من مزايا التجارة الخارجية في ظل العولمة إذ ثم اتخاد التدابير والإجراءات اللازمة وتوفير المتطلبات المناسبة.

* مبررات اختيار الموضوع

- إظهار مدى مساهمة العولمة في تفعيل النشاط التجاري الخارجي.

- معرفة كيفية سير المؤسسات التجارية في البلد واكتساب معرفة في مجال التجارة الخارجية.

- نظرا لأهمية التجارة الخارجية والعولمة بالنسبة للاقتصاد.

* أهداف الدراسة:

تكمن أهداف البحث في ما يلي:

. تحليل التطور التاريخي للتجارة الخارجية والعولمة.

. التعرف على أهم المشاكل والسياسات المتبعة في التجارة الخارجية.

. معرفة واقع التجارة الخارجية في الجزائر.

. إظهار مساهمة العولمة في تطور التجارة الخارجية بالجزائر.

*أهمية البحث:

تتجلى أهمية التي نسعى للوصول إليها من خلال البحث :

. إعطاء صورة واضحة عن مدى مساهمة العولمة في تحريك التجارة الجارية.

. التعرف على أهمية التجارة والعولمة للقيام بالنشاطات التجارية.

منهج الدراسة:

بغرض مناقشة الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضيات، اتبعنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي عن طريق مختلف الوسائل المتعلقة بالمؤسسة.

*حدود الدراسة:

تبحث الدراسة الحالية في مدى تأثير العولمة الاقتصادية في تفعيل التجارة الخارجية في الجزائر لذلك تنحصر حدود الدراسة في الحدود التالية:

. من حيث مكان تطبيق الدراسة: تطبق الدراسة الحالية في الجزائر وبالتحديد في مؤسسة ميناء مستغانم.

. من حيث مدة موضع الاختيار: تختبر الدراسة الحالية بيانات مستمدة من تقارير من عامي 2018 و2019.

تقسيمات البحث:

من أجل معالجة مختلف عناصر الموضوع قُسمت الدراسة إلى عدة فصول، يحتوي الفصل الأول على مقدمة عامة والفصل الثاني ينقسم إلى مبحثين، المبحث الأول يتناول مفهوم العولمة ونشأتها وأنواعها وأسبابها والمبحث الثاني يدور حول مفهوم التجارة الخارجية وأسباب قيامها وأهميتها، أما المبحث الثالث فيتطرق إلى العلاقة بين العولمة الاقتصادية والتجارة الخارجية، كما سنتناول في الفصل الثالث دراسة تطبيقية عن مؤسسة ميناء مستغانم وهذا الفصل ينقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث، في المبحث الأول أدوات التحليل والدراسة التحليلية والبرامج المستخدمة في تحليل البيانات والمعلومات التي قدمتها المؤسسة والتعريف بمؤسسة التربص، أما الفصل الرابع فيحتوي على مبحثين: المبحث الأول يحتوي على نتائج الدراسة والمبحث الثاني المقترحات والتوصيات.

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول العولمة الاقتصادية والتجارة الخارجية

تمهيد المبحث الأول:

لقد حظي موضوع العولمة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين بجانب هام من اهتمامات المفكرين الاقتصاديين و السياسيين في جميع أنحاء العالم، و الشيء الذي لا بد من الوقوف عنده هو أن العولمة مفهوم اقتصادي قل أن يكون ثقافي أو اجتماعي أو سياسي، كما أن ما يبادر الى الذهن عند الحديث عن العولمة هي العولمة الاقتصادية ،وهذا ما جعلها تحظى بالكثير من البحث و الدراسة بالإضافة الى الارتباطات بينها وبين الجوانب الأخرى للعولمة.

وفي موضوعنا هذا سيتم دراسة أهم جانب إلا وهو الجانب الاقتصادي الذي يبقى منبع كل الجوانب، ويكمن الهدف من دراسة هذا الموضوع هو التعرف على العولمة الاقتصادية.

فما هي العولمة الاقتصادية (مفهومها، نشأتها ، أسبابها أنواعها) في الجزائر؟

المبحث الأول: نشأة ومفهوم العولمة الاقتصادية و أسبابها وأهم أنواعها

المطلب الاول: نشأة العولمة الاقتصادية:

*تعريف العولمة: هي التكامل المتزايد للاقتصاديات حول العالم، رما في ذلك حركة المنتجات و الخدمات و التكنولوجيا و المعلومات و الحدود ،و لها عدة أنواع منها: العولمة الاقتصادية

1-نشاة العولمة الاقتصادية:

- يرى البعض أن انتشار العولمة وظهورها كان بدأ مع بدايات الهجرة البشرية.

- يرى البعض أن الرحلات البحرية التي كانت تسير عبر المحيط الأطلسي في القرن الخامس عشرو الرحلات التي قام بها المستكشف كريستوف كولومبس وغيره للبحث عن أفضل الطرق للتجارة البحرية، بأنها بداية لظهور العولمة.

- العض عد أن مفهوم العولمة معاصروكم يكن لها وجود قبل الحرب العالمية الثانية وأن المفهوم كان قد أصبح شائعا في الثمانينات.

- يرى البعض أن ظهور العولمة قد ارتبط بالموجة الأولى له بالمعيار الذهبي في قرن التاسع عشر.

- عد الكثير من الباحثين أن مفهوم العولمة قديم النشأة، وأن ظهورها ارتبط عند اجتياح الإسبان للأندلس باكتشاف كل من قارتي أمريكا و أستراليا، ثم ظهور الثورة الصناعية، والتي ساعدت الغرب على بناء قاعدة اقتصادية متين

(أ-مرام بكير, سنة 2021)

المطلب الثاني: مفهوم العولمة الاقتصادية:

يقصد بالعولمة الاقتصادية نشر القيم الغربية في مجال الاقتصاد مثل الحرية الاقتصادية وفتح الأسواق وترك الأسعار للعرض و الطلب، و عدم تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي و ربط اقتصاد الدول النامية بالاقتصاد العالمي، وتعكس هذه الظاهرة زيادة حركة رؤوس الأموال و تفسح مجالا واسعا أصحاب رؤوس الأموال لجمع المزيد من المال (د احد عبد العزيز و د جازم زكريا ,2011 ص -66)

– العولمة هي جعل الاقتصاد العالمي مترابطا ومتشابكا وذلك من خلال اندماج الأسواق العالمية في حقوق التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والتكنولوجيا ضمن إطار رأس مالية حرية الأسواق مما يؤدي الى اختراق الحدود القومية والى الانحصار الكبير في سيادة الدولة. (مذكرة تخرج الطلبة لمقدم سعاد، قويدري سميرة \ سنة 2013 ص 12)

-يمكن تعريف العولمة (GLOBALIZATION ECONOMIC) بأنها تعني تح العلاقات الاقتصادية الدولية من السياسات والمؤسسات القومية والاتفاقيات المنظمة لها بخضوعها التلقائي لقوى جديدة أفرزتها التطورات التقنية والاقتصادية، تعيد تشكيلها وتنظيمها بشكل طبيعي على مستوى العالم بأكمله كوحدة واحدة (د عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل –نظرة شمولية سنة 2010ص 10)

– العملية التي تملي على المنتجين والمستثمرين التصرف و كأن الاقتصاد العالمي يتكون من سوق واحدة، ومنطقة إنتاج واحدة مقسمة إلى مناطق اقتصادية، وليس إلى اقتصاديات وطنية مرتبطة بعلاقات تجارية واستثمارية. (د،عبد اللطيف جابر، العولمة بوابة للرفأة أم الفقر ؟ سنة 2011 ص 21)

ومن هذا المنطلق يقرر ك ثير من الباحثين ان العولمة عبارة عن مرحلة من مراحل تطور الراسمالية حتى تصبح السلطة الكلية للمال، وتتحكم هذه الصيغة في كل قطر على حدة، ثم في العالم باعتباره وحدة واحدة، ولذلك سماها بعضهم Monetarismاي سلطة المال، ويعبر عنها اخرون بالراسمالية المتوحشة.(د نافز أيوب علي،مقاومة العولمة، سنة 2014 ص64)

.من التعاريف السابقة نستنتج التعريف التالي

-العولمة الاقتصادية هي كل المستجدات و التطورات الاقتصادية التي سيشهدها العالم الاقتصادي، والمتمثلة في تزايد حجم ونطاق التجارة العالمية والاتجاه نحو تحريرها الكامل وكذلك بروز الشركات العابرة لحدود العالم وزيادة الانتشار المستمر للتكتلات الاقتصادية الإقليمية، كذلك التطورات المرتبطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال وبالتالي ظهور ما يسمى باقتصاد المعرفة. (مذكرة التخرج سابقة الذكر ص 14)

المطلب الثالث: أسباب العولمة الاقتصادية و أنواعها في الجزائر

1- أسباب العولمة الاقتصادية في الجزائر

الدوافع الديموغرافية :

ساهمت العوامل الديموغرافية في بمخزون رأس المال المادي الذي تمتلكه الجزائر و هذا ما يؤثر عليها بشكل سلبي واضح على آليات توزيع الدخل و حقوق الافراد و فرصهم في العمل، لذلك ظهرت فكرة العولمة التي تقوم على أساس إتاحة الفرص لهؤلاء الأفراد أو المشاركة في اقتصاد الدول الغنية او التي تتمتع بميزة تنافسية و بالتالي تحي ظهور العولمة الاقتصادية في الجزائر والتي تتمثل في حجم السكان أو التعداد السكاني ، بحيث أن اقتصاد الجزائر يحتوي على عدد كبير من المواطنين و بالتالي عدد كبير من العمالة مقارنة الدعم لكلا الطرفين .

الدوافع التكنولوجية :

دفعت العوامل التكنولوجية العالم إلى ابتكار العولمة الاقتصادية، فمن خلال التقدم التقني الكبير الذي شهده العالم انخفضت تكاليف النقل والاتصال بشكل كبير و هذا ما ساعد الجزائر في القدرة على الاستعانة بمصادر خارجية

او القيام بتجارة بعيدة المدى حول العالم.

القرارات السياسية :

يعود الأصل في العمليات الاقتصادية إلى القرارات السياسية التي تتخذها الحكومة الجزائرية ، فهي لا تعمل في فراغ سياسي، حيث أن تخفيف أو إزالة العوائق أمام التجارة الدولية و السماح بحركة البضائع و المنتجات و رأس المال كلها تعود الى القرارات السياسية، وبناء عليه تعد السياسة عاملاً مهماً في زيادة القناعة في توظيف العولمة داخل مجالات الاقتصاد و الإستثمار ، وهذا ما يساعد على زيادة فرص المشاركة في ظاهرة العولمة.(بيان رشيد سنة 2022)

المطلب الرابع :أنواع العولمة الاقتصادية في الجزائر

1- أنواع العولمة الاقتصادية:

يوجد للعولمة الاقتصادية نوعين, وهي:

1-أ- عولمة النشاط الإنتاجي: إعادة التقسيم الدولي للعمل عن طريق شركات متعددة الجنسيات في العالم وتتبلور عولمة الإنتاج من خلال اتجاهين:

- الإتجاه الأول والخاص بعولمة التجارة الدولية :

حيث يلاحظ أن التجارة الدولية زادت بدرجة كبيرة خلال عقد التسعينات، حيث بلغ معدل التجارة الدولية ضعفي نمو الناتج المحلي و الإجمالي العالمي، فعلى سبيل المثال زاد معدل التجارة العالمية بحوالي 09 بالمائة عام 1995 ،بينما زاد الناتج العالمي بنسبة 5 بالمائة فقط، و بالطبع زاد نصيب التجارة العالمية، و يلاحظ أن الشركات المتعددة الجنسيات هي التي تقف وراء معدل نمو التجارة العالمية بقوة بالإضافة الى مشاركتها في زيادة الناتج العالمي و يضاف إلى ذلك أن 90 بالمائة من التجارة العالمية دخل في مجال التحرير .

- الاتجاه الثاني و الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر :

يلاحظ أن معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر زاد معدل أسرع وأكبر من زيادة معدل نمو التجارة العالمية حيث كان معدل نمو الاستثمار المباشر يميل في المتوسط إلى حوالي 12 بالمائة خلال عقد التسعينات ، يرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى دور الشركات المتعددة الجنسيات في إحداث المزيد من العولمة و التي تعمل بدورها على خوض المزيد من التحالفات الإستراتيجية فيما بينها لإحداث المزيد من عولمة العمليات في مجال التكنولوجيا والأسواق

2-أ- عولمة النشاط المالي :يقصد بها اندماج أسواق العالم من خلال تحرير سعر الصرف ،و إعطاء حرية انتقال روس الأموال حول العالم , و يمكن الاستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين هما:

*المؤشر الاول: والخاص بتطور المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة

*المؤشر الثاني: والخاص بدور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي في الإحصاءات تشير إلى متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي (مذكرة التخرج سابقة الذكر ص 15)

تمهيد المبحث الثاني :

للتجارة الخارجية أهمية بالغة في اقتصاديات العالم على حد سواء حيث يتم بواسطتها تبادل السلع والخدمات وحتى الأفكار بين الأفراد المجتمعات مهما كان البعد الجغرافي بينهم ،فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية ، وذلك راجع تعدد حاجيات الأفراد ، وتباين توزيع الموارد والمواد الأولية ،وبتالي فالتجارة الخارجية تحقق منافع متبادلة لأطراف التبادل .

المبحث الثاني: مفاهيم حول التجارة الخارجية

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية :

يمكننا أن نذكر عدة تعاريف للتجارة الخارجية كما يلي :

– لقد كانت التجارة في الفترة التي ندرسها من أبرز عناصر الثروة ، وكانت الشعوب تعتمد عليها لترقى إلى مصاف الدول العظمى : وهي في مفهوم الاقتصاديين احدى أوجه النشاط البشري الذي يقوم على التبادل . ومنافعها بالنسبة للأمم والأفراد محصورة في كونها توفر لهم ما لا يستطيعون انتاجه أو ما ينتجونه بقلة ، كما أنها تساعد على التقدم في الميادين الأخلاقية والثقافية والاجتماعية بفضل ما تتطلبه من احتكاكات مستمرة(د،دركي جمال ،2001 97)

–هناك عدة تعاريف للتجارة وذلك بناءا على الهدف من دراستها فقد عرفت تاريخيا بأنها علم صور العلاقة بين الصادرات و الواردات، أي أنه اقتصر توضيح العلاقات التاريخية المتمثلة بتبادل الصادرات و الواردات. (طيفور شريفة، 2018، صفحة 6)

–تمثل التجارة الخارجية أهم الصور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات. (بوجريدة زهير، 2017، صفحة 1)

–كما يمكن تعريفها على أنها: مجموعة القواعد القانونية التي تنظم الأعمال التجارية التي تقوم على أساس التدفقات المالية والمادية والخدماتية التي تتبادل بين الدول ، حيث جانب الصادرات يعبر عن قدرة الاقتصاد الانتاجية والتي يمكن أن تتحول إلى دول أخرى، بينما تعبر الواردات عن العجز المسجل على مستوى الاقتصاد الوطني في تغطية الطلب الكلي.(أحمد و زهاني، 2022، صفحة 44)

–كما ورد من تعريف ابن خلدون: أن التجارة تتمثل في البيع و الشراء وصولا إلى تحقيق الربح، وقد لا تحقق ربحا بل خسارة، كذلك فإن التجارة نوعين : التجارة الداخلية و التجارة الخارجية ،حيث هاته أخيرة تكون بنقل السلعة من بلد إلى آخر، وتنفق فيه تلك السلعة وصولا إلى تحقيق الربح. (سلمى، 2014، صفحة 5)

من خلال جملة التعاريف المقدمة من طرف الباحثين والمنظرين يتضح لنا التعريف الأشمل للتجارة الخارجية، هو أنها تمثل حركة و انتقال السلع والخدمات بين الدول المختلفة بحيث تشمل حركات الدولية لرؤوس الأموال، والتي تضبطها مجموعة من السياسات و القواعد القانونية.

المطلب الثاني :أسباب قيام التجارة الخارجية:

لعلى السبب الرئيسي لقيام التجارة الخارجية هو عجز الدول في تحقيق اكتفاء الذاتي بصورة كاملة مع تنوع الاحتياجات الأفراد، لذلك تتخصص كل دولة في السلع التي تحقق فيها ميزة والتي تؤهلها ظروف السياسية والاقتصادية ،ثم تقوم بمبدلتها مع دول أخرى لا تستطيع إنتاجها وهدا ما يحقق منافع متبادلة لأطراف التبادل. ولقد تزايد الاهتمام بالتجارة الخارجية

بعد الحرب العالمية الثانية لدول العالم أكثر من أي وقت مضى ويعود ذلك لأسباب التالية:

1- دخول العالم في عصر التعاون الاقتصادي الدولي والاعتماد المتبادل.

2- ظهور المؤسسات الدولية التي تهتم بتنظيم النقد والتمويل والتنمية الاقتصادية.

3- بروز ضعف ومشاكل الدول النامية على الدولي، وتدهور معدلات واتجاهها فيغير صالحها والعجز المستمر في موازين مدفوعاتها.

4- الآثار الناجمة عن العولمة الاقتصاد و الأسواق الدولية. (حريرش، 2012، صفحة 3)

المطلب الثالث :أهمية التجارة الخارجية:

يعد قطاع التجارة من أهم المرتكزات الاقتصادية لأي دولة حيث من أهم مميزاته أنه يمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى ،تعتبر التجارة الخارجية أحد الدعامات الأساسية في البنيان الاقتصادي وقد عرف العالم نشاط التجارة الخارجية من أقدم العصور، وقد نمت مع نمو الحضارة ،وليس من شك أن التجارة الخارجية تساعد على رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية لأي بلد. (توفيق، 1988، صفحة 13)

.ويمكن تلخيص أهمية التجارة الخارجية في النقاط التالية:

- التجارة الخارجية مؤشر أساسي للقدرة الإنتاجية للدول ومؤشر أساسي للتنافسية الدول.
- تسمح التجارة بنقل التكنولوجيا الحديثة وتفعيل علاقات التعاون والتكامل الاقتصادي.
- تحسين وضعية ميزان المدفوعات وزيادة احتياطي الدول من العملة الصعبة.
- تنشيط الدورة الاقتصادية داخل الدولة. (شليحي، 2020، صفحة 86)
- تحقيق التوازنات السوقية المحلية.
- توفير العديد من فرص العمل التي تدر دخلا جيدا وممتاز في بعض الأحيان.
- تشارك الأمم في العادات والتقاليد بشكل كبير. (بن سعيد و ببو، 2022، صفحة 26)

العلاقة بين العولمة الاقتصادية و التجارة الخارجية

لقد أدت العولمة الاقتصادية إلى تعميق التبادل بين المتعاملين الدوليين و جعلت العالم كله سوقا واحدا مترامية الأطراف ،حيث أخفت كل الحدود السياسية الفاصلة بين الدول و هذا ما أثر على الجارة الخارجية و إذ بها أدت إلى زيادة حجم التجارة العالمية و إنعاش الاقتصاد العالمي و التي ساهمت أيضا في فتح فرص أكبر للاستثمار و جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار مما أدى إلى زيادة حجم تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بين الدول ،وتضاعف الإنتاج العالمي الإجمالي و ساهمت أيضا في خلق منتجات متنوعة من السلع و الخدمات و تحسين جودتها، مما أدى إلى زيادة التنافس في مجال السلع و الخدمات الذي أدى زيادة النمو الاقتصادي على المستوى العالمي ،و إن العولمة في مراحلها الأولى ساهمت في تقليص القيود السياسية المفروضة على التجارة الخارجية و قد كان الصندوق النقد الدولي من أحد المنظمات الاقتصادية المكونة للعولمة الاقتصادية و الذي بدوره ساهم في توسيع نطاق التجارة الدولية و العمل على زيادتها و تنشيطها و تسهيل مجرى نمو التجارة العالمية وهو المسؤول عن إدارة النظام النقدي للعولمة وكانت المنظمة العالمية للتجارة من المنظمات التي يستند عليها الاقتصاد العالمي و التي ساهمت هي بدورها في تحرير التجارة العالمية وهي المسؤولة عن إدارة النظام التجاري للعولمة و من هنا نستنتج أن هناك علاقة وطيدة بين العولمة الاقتصادية و التجارة الخارجية (مقال د محمد بن سعود العاصمي ص01).

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر موضوع العولمة الاقتصادية من بين أهم المواضيع ،خصوصا بعد انهيار المعسكر الشيوعي ، وانتهاء الحرب الباردة ورغم العديد من الدارسات التي عالجت هذا الموضوع من شتى الجوانب ،ومن منطلقات مختلفة ،إلا أن الكثير من الغموض و عدم الوضوح مازال يكتنف هذا الموضوع و العولمة الاقتصادية ما هي إلا النظام الاقتصادي الرأس مالي في شكل جديد تحكمه أسس عالمية مشتركة و تديره شركات و مؤسسات عالمية ذات تأثير على الاقتصاديات المحلية، وهذا ما يحقق انتفال السلع و الخدمات و رأس المال و اندماج أسواق العالم ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق على الصعيد العالمي ،ومن المؤسسات التي ساعدت على هذا الموضوع هي المنظمة العالمية للتجارة التي عملت على تحرير التجارة الدولية ، وتخفيض القيود الجمركية أو إزالتها ،وتحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية الدولية ،وكان الهدف من هذا البحث الذي أمامنا معرفة مدى تأثير العولمة الاقتصادية على التجارة الخارجية .

الدراسات السابقة:

– هدفت الدراسة (خبشاش ،أحمد.زهاني،أمين.(2022).دور التجارة الالكترونية في تطوير التجارة الخارجية .مذكرة التخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر ،تخصص مالية وتجارة دولية جامعة قالمة.)إلى معرفة مدى تأثير التجارة الالكترونية على التجارة الخارجية و واقعها في الجزائر وأفاقها وتحديات التي توجهها مع إيجاد حلول مناسبة لها وذلك لعينة من زبائن موقع جوميا في الجزائر في الفترة من 2010 إلى 2020 ، واستخدم الباحث الأدوات الإحصائية (spss)واستبيان وعدة المقاييس و إحصائيات وتطبيقات لتحقيق أهداف الدراسة .توصلت الدراسة إلى عدم جاهزية الجزائر لتطبيق التجارة الالكترونية على نطاق واسع وذلك لغياب البنية التحتية للتجارة الالكترونية.

– هدفت الدراسة (بشاري، سلمى .(2014).الإصلاحات الجمركية الجزائرية ودورها في تفعيل التجارة الخارجية .مذكرة التخرج مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ،تخصص إدارة العمليات التجارية ،جامعة الجزائر 3 .)إلى التعرف على جمارك ومدى مساهمته في تصليح التجارة الخارجية ،وإبراز الإستراتيجية المتبعة لتحقيق الأهداف المبتغاة من القيام بالإصلاحات الجمركية في الفترة من (2000 إلى2012)وتوصلت الدراسة إلى أن إدارة الجمارك الجزائرية تطبق الاتفاقيات الدولية في إطار التعاون الدولي ومن أجل تحرير التجارة الخارجية ،ومعظم الإصلاحات الجمركية ساهمت في تفعيل التجارة عمليات الاستيراد .

– هدفت الدراسة (بن سعيد، أحمد .ببو،خالد.(2022).التجارة الالكترونية ودورها في تعزيز حرية التجارة العالمية مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة أكاديمي ،تخصص مالية و تجارة دولية. جامعة ابن باديس مستغانم)إلى إبراز واقع التجارة الالكترونية ودورها في تطوير التجارة الخارجية ومتطلبات نجاحها لفترة من(2009إلى 2018)وتوصلت الدراسة إلى أن التعامل بالتجارة الالكترونية يفرض تقبل الثنائية المتبادلة من مزايا و أعباء ،للتجارة الالكترونية عدة شروط ي يجب توفرها لخلق بيئة يمكن ممارستها فيها بكل سهولة ،تتمثل في القوانين والتشريعات التي تنظمها وكذلك توفير بنية تحتية تكنولوجية وخاصة توفير الانترنت وأيضا كوادر البشرية التي لها الخبرة في المجال .حققت بعض الدول بفضل معدلات قياسية في تحرير تجارة خارجية.

– تهدف الدراسة (أحمد ، عبد العزيز.جاسم، زكرياء .(2010) .العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الدول العربية مقال، مجلة النشر الإدارة والاقتصاد العدد السادس وثمانون 2011) إلى أهداف التالية دراسة العولمة الاقتصادية وأهم مظاهرها و تأثيراتها وما رفقها من تغيرات في التجارة الدولية وكذلك تحديد مدى تأثير العولمة الاقتصادية على الدول العربية وسبل مواجهة مخاطرها.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– العولمة الاقتصادية تضع الدول العربية والدول النامية على حد سواء أمام جملة من التحديات وجب وضع أساليب لموجهتها.

– حتمية العمل العربي المشترك للدول العربية لإعطائها تأشيرة دخول عالم العولمة التي أصبحت ضرورة حياتية للظروف الراهنة.

– تبني برامج عمل لإصلاح أوضاع الدول العربية الاقتصادية والمالية والإدارية لتلبية متطلبات التكامل الاقتصادي من أجل مواجهة تحديات العولمة.

–هدفت الدراسة (لمقدم، سعاد .قويدري ،سميرة.(2013).أثر العولمة الاقتصادية على اقتصاديات البنوك .مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية. تخصص اقتصاد دولي/ اقتصاد وتسيير مؤسسة. جامعة قاصدي مرباح ورقلة) إلى معرفة ما مدى تطبيق العولمة الاقتصادية في اقتصاديات البنوك الجزائر و متطلبات نجاحها ومواجهة التحديات التي تواجهها .وتوصلت الدراسة إلى أن العولمة الاقتصادية تؤثر على بنك الفلاحة والتنمية في الجانب الايجابي فقط وذلك لأنه بنك من بنوك العمومية، العولمة الاقتصادية هي كل المستجدات و التطورات الاقتصادية التي سيشهدها العالم الاقتصادي تختلف العولمة الاقتصادية عن عولمة الإنتاج ، و العولمة المالية .

الفصل الثاني

الجانب التطبيقي لدراسة حالة بمؤسسة ميناء مستغانم

الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات :

أتاحت العولمة الاقتصادية لكافة الدول فرصة تصدير منتجاتها إلى مختلف الأسواق دون قيود ، و الجزائر باعتبارها من الدول المنتجة للنفط و الغاز تتأثر بشكل كبير بالمتغيرات الاقتصادية المطروحة في ساحة الخارجية في السنوات الأخيرة حيث سعت الجزائر كسائر الدول النامية اولا عولمة اقتصادها و تحرير تجارتها للولوج إلى الأسواق الخارجية لمواكبة التطورات الراهنة في العالم الاقتصادي .

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الملائم لطبيعة البحث و الذي يهتم بوصف الظاهرة كما توجد في الواقع و هي معرفة أثر العولمة الاقتصادية على الاقتصاد أو المبادلات التجارية و التجارة الخارجية الجزائرية وبعض المؤثرات للعولمة الاقتصادية و التجارة الخارجية خلال فترة 2010-2020 باستعمال بيانات سنوية حيث تم الاستعانة ببرنامج excel كأداة من أدوات الاقتصاد القياسي، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى جزئين

1-تحليل متغيرات واقع التجارة الخارجية في الجزائر(2010-2020)

2- تحليل واقع العولمة الاقتصادية في الجزائر (2010-2020)

1- متغيرات الدراسة :

المتغير التابع: التجارة الخارجية في الجزائر كمتأثر بالعولمة: حيث تستهدف الدراسة قياسها كمتأثر بالعولمة الاقتصادية

المتغير المستقل: العولمة الاقتصادية حيث تستهدف الدراسة قياس أثرها.

I. تحليل واقع التجارة الخارجية في الجزائر (2010-2020)

يعد قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الإستراتيجية ناشطة للاقتصاد الوطني و قد عرفت المبادلات التجارية تطورا كبيرا سواء في جانب الصادرات أو الواردات خصوصا منذ بداية الألفيات، بيانات الجدول أدناه توضح حجم التجارة الخارجية و تركيبة الصادرات و الواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2020).

جدول رقم (1):الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010/2020)

الوحدة :مليون دولار أمريكي

	السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات	المواد الغذائية	315	355	315	402	323	235	327	349	373	407	442
	طاقة	55527	71427	69804	62960	60304	32699	28221	33261	38338	33243	21541
	منتجات نصف مصنعة	1056	1496	1527	1458	2121	1597	1321	1410	2242	1956	1611
	سلع التجهيزات الزراعية	1	0	1	0	2	1	0	0,29	3	0,25	0,32
	سلع التجهيزات الصناعية	30	35	32	28	16	19	54	78	90	82	90
	السلع الإستهلاكية غير الغذائية	30	15	19	17	11	11	19	20	33	36	39
	المواد الخام	94	161	168	109	109	106	84	73	92	95	71
	المجموع	57053	73489	71866	64974	62886	34668	30026	35191,3	41171	35819,3	23794,3

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:(DGD,2020)

الشكل رقم (2): الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية

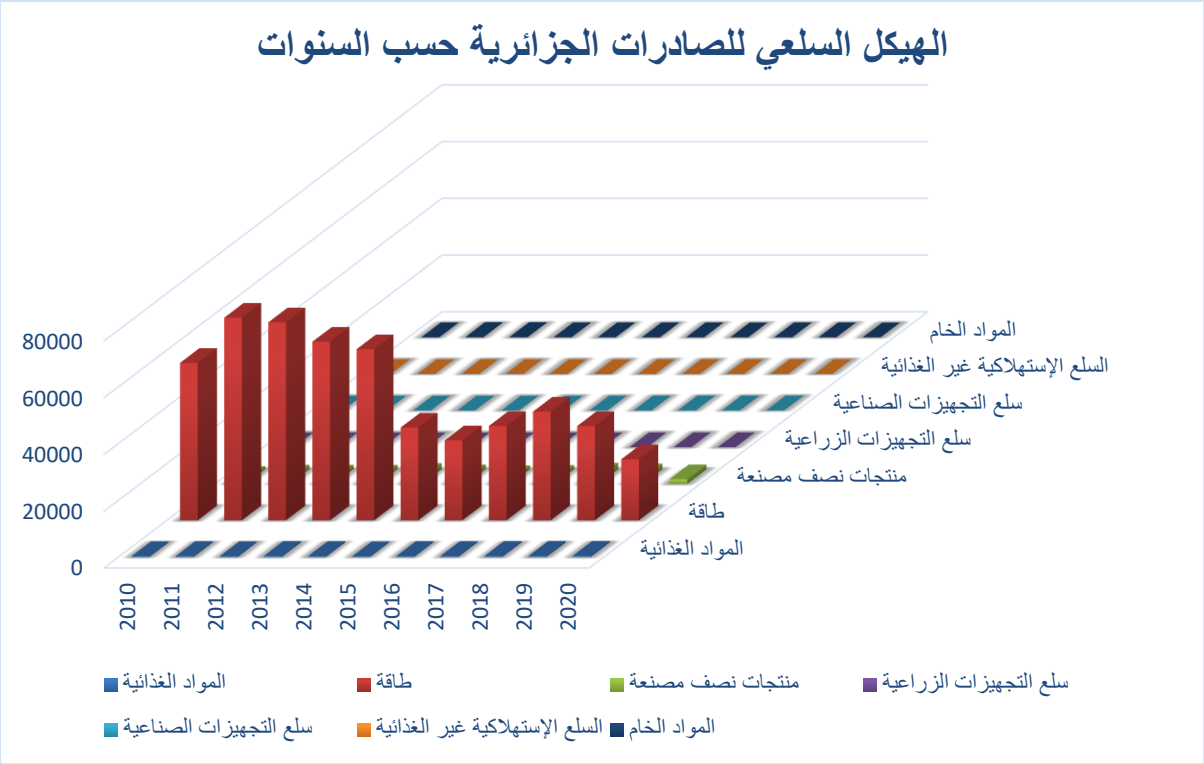

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (01)و الجدول رقم (01) أن إجمالي الصادرات الجزائرية في ارتفاع ملموس ، حيث كل أصناف الصادرات تتزايد بوتيرة تختلف فيها عن أخرى حسب البرامج ،مع استحواذ قطاع الحاويات على نسبة أكبر في الصادرات خلال كل السنوات وكما هو معلوم فالصادرات الجزائرية تتوقف أساسا على قطاع المحروقات ، حيث كانت الفترة الممتدة ما بين 2010إلى غاية 2014 لغت الصادرات 62886 مليون دولار كحد أقصى ، وهذا الارتفاع كان نتيجة ارتفاع أسعار النفط بعد انخفاض الذي سببه الكساد العالمي جراء الأزمة العالمية سنة 2008 إلا أنه عانت مستويات الصادرات إلا أن عادت مستويات الصادرات إلى انخفاض في السنوات الأخيرة التالية تبلغ أدنى قيمة 23796 مليون دولار في سنة 2020 وذلك يرجع إلى تراجع في أسعار البترول و كذلك انخفاض نسبة التصدير أثناء فترة كوفيد 19 رغم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتقليل من الإستاد و تشجيع التصدير ، وبعد قطاع المحروقات يأتي قطاع المنتجات النصف المصنعة وما يلاحظ هو ضعف حجم أو نسبة الصادرات خارج المحروقات و ذلك يعكس طبيعة الإستراتيجيات الضعيفة الغير الواضحة التي تتبعها الحكومة في قطاع الزراعة و الصناعة .

. منحنيات الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية

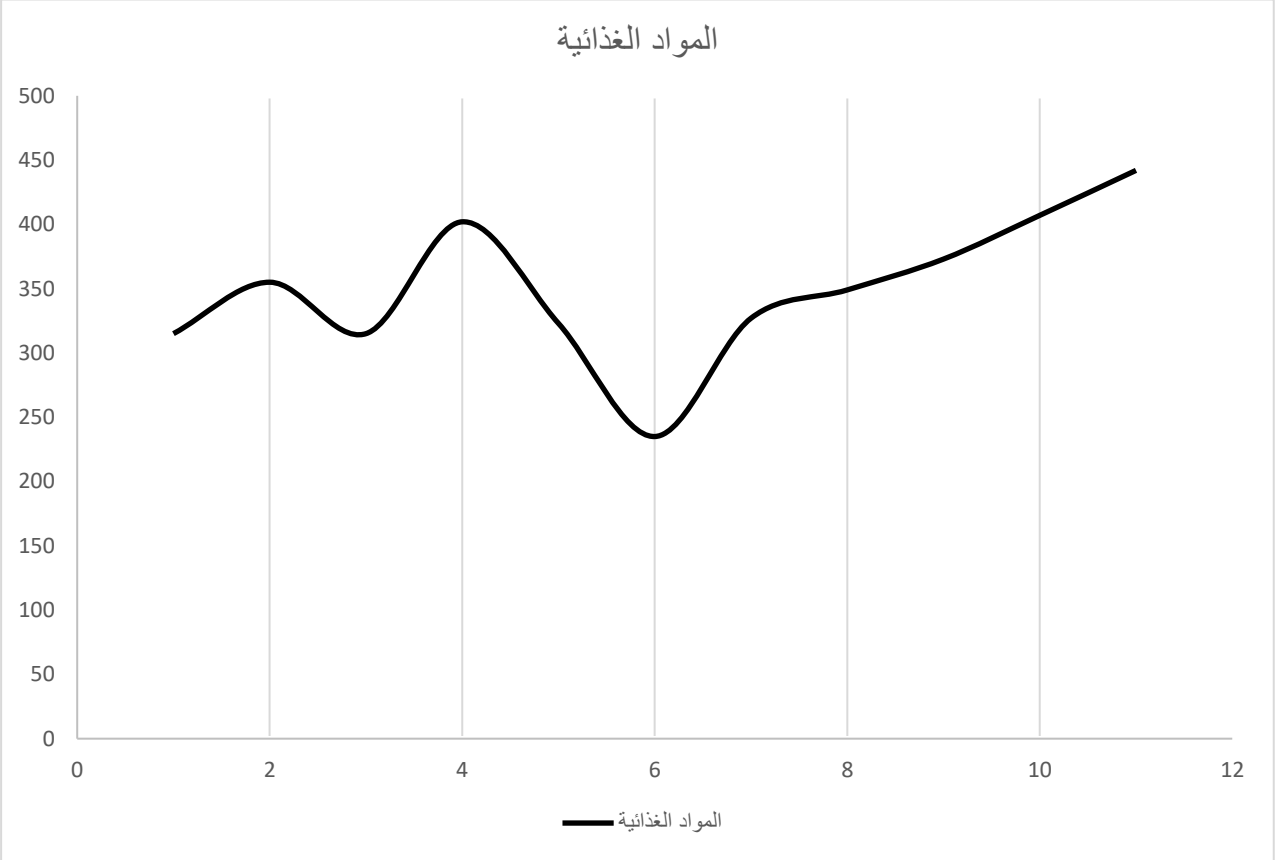

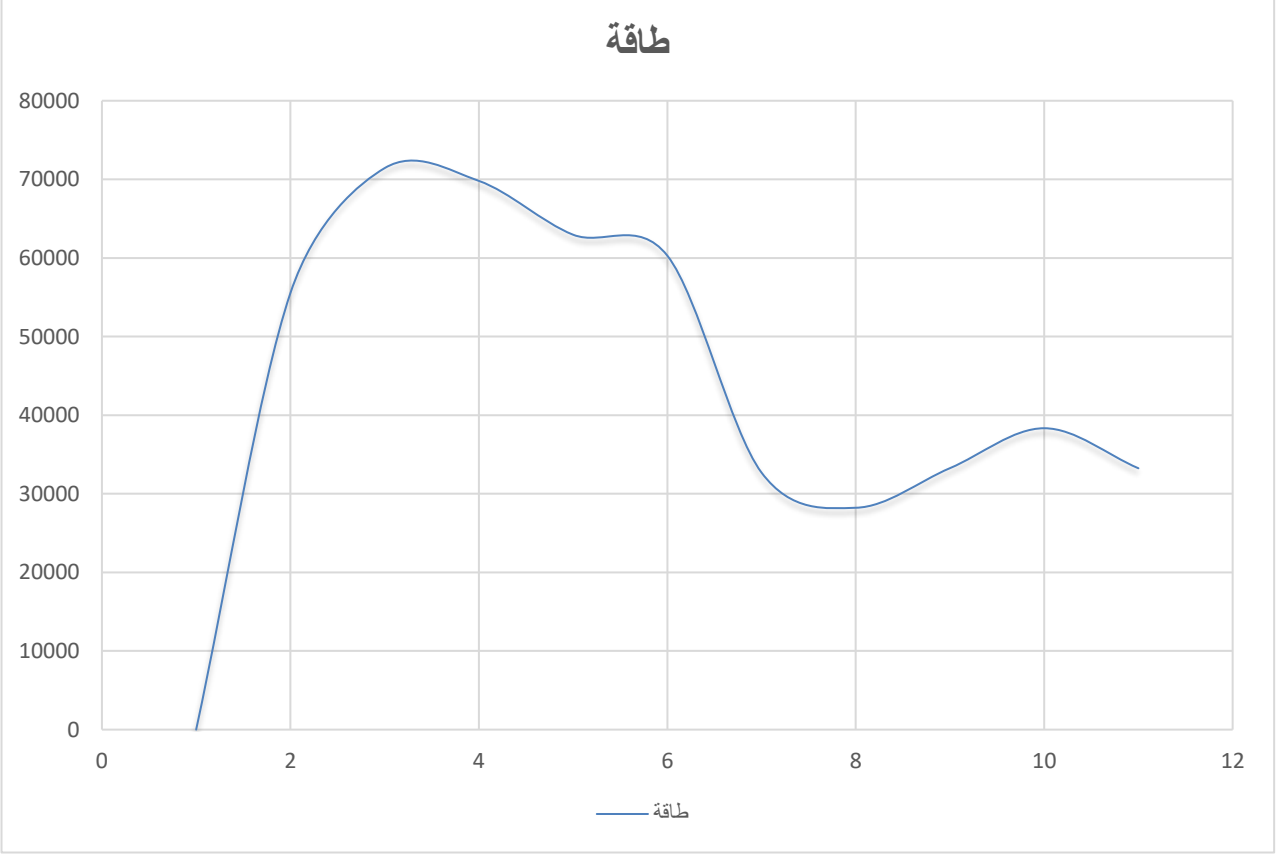

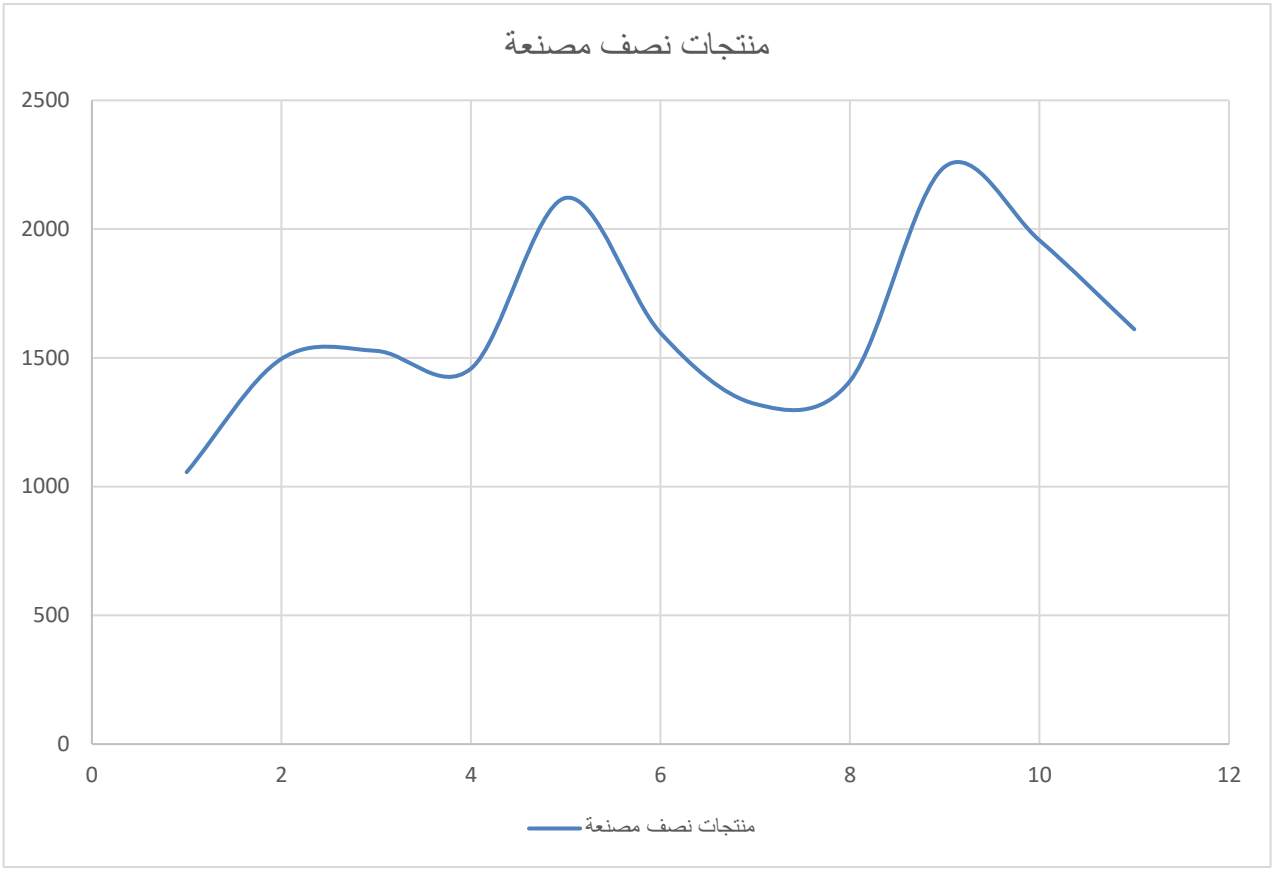
منتجات نصف مصنعة
2500
2000
1500
1000
500
0
0
2
4
6
8
10
12
منتجات نصف مصنعة

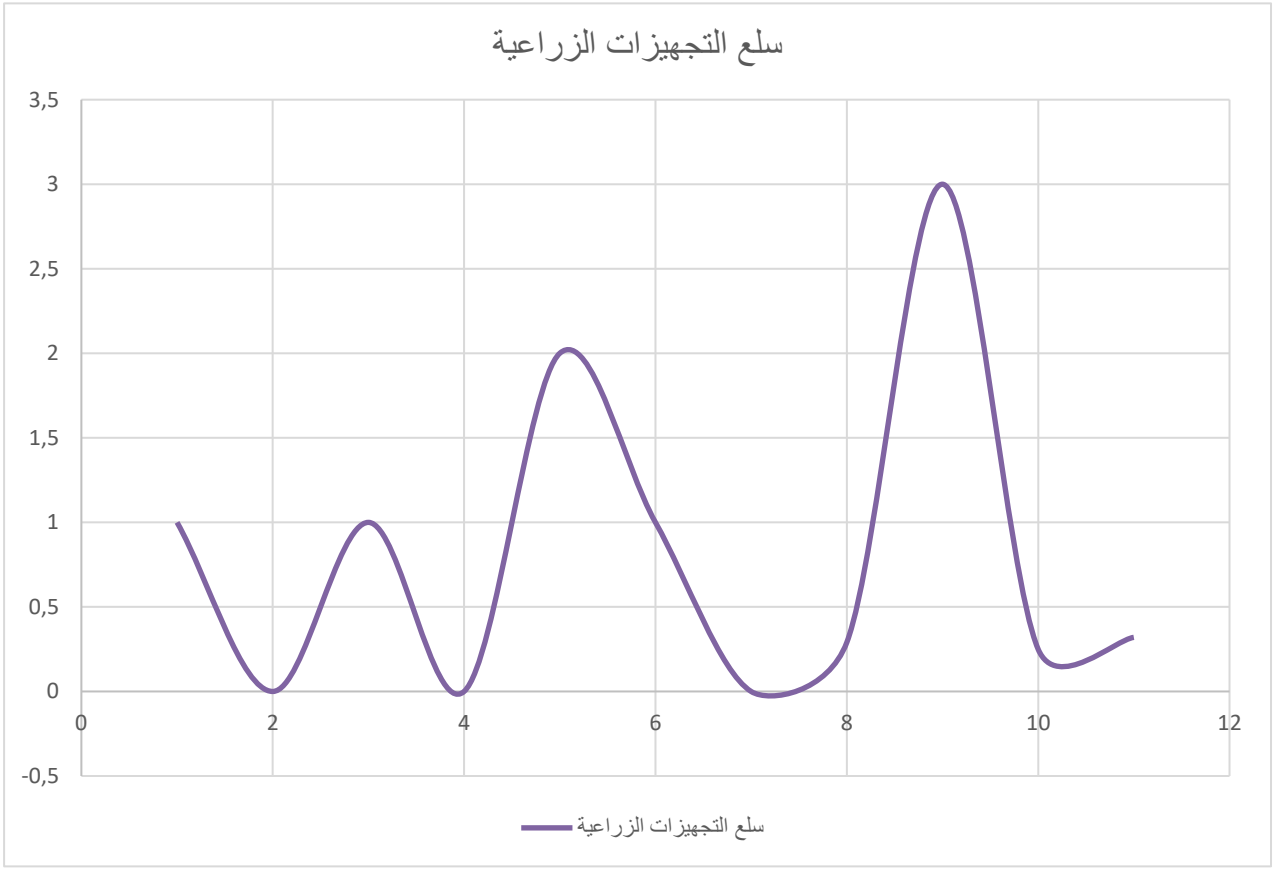
سلع التجهيزات الزراعية
3,5
3
2,5
2
1,5
1
0,5
0
-0,5
0
2
4
6
8
10
12
سلع التجهيزات الزراعية

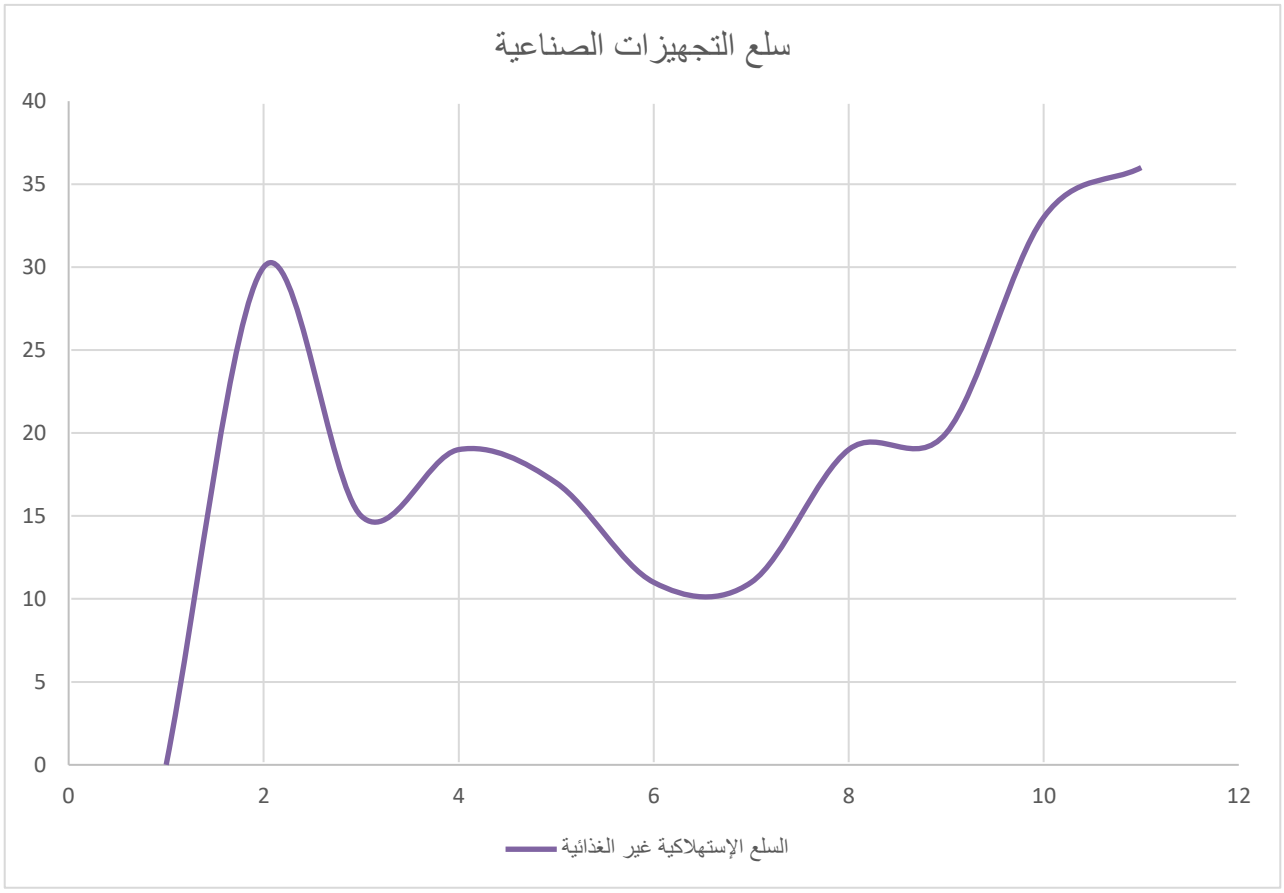
سلع التجهيزات الصناعية
40
35
30
25
20
15
10
5
0
0
2
4
6
8
10
12
السلع الإستهلاكية غير الغذائية

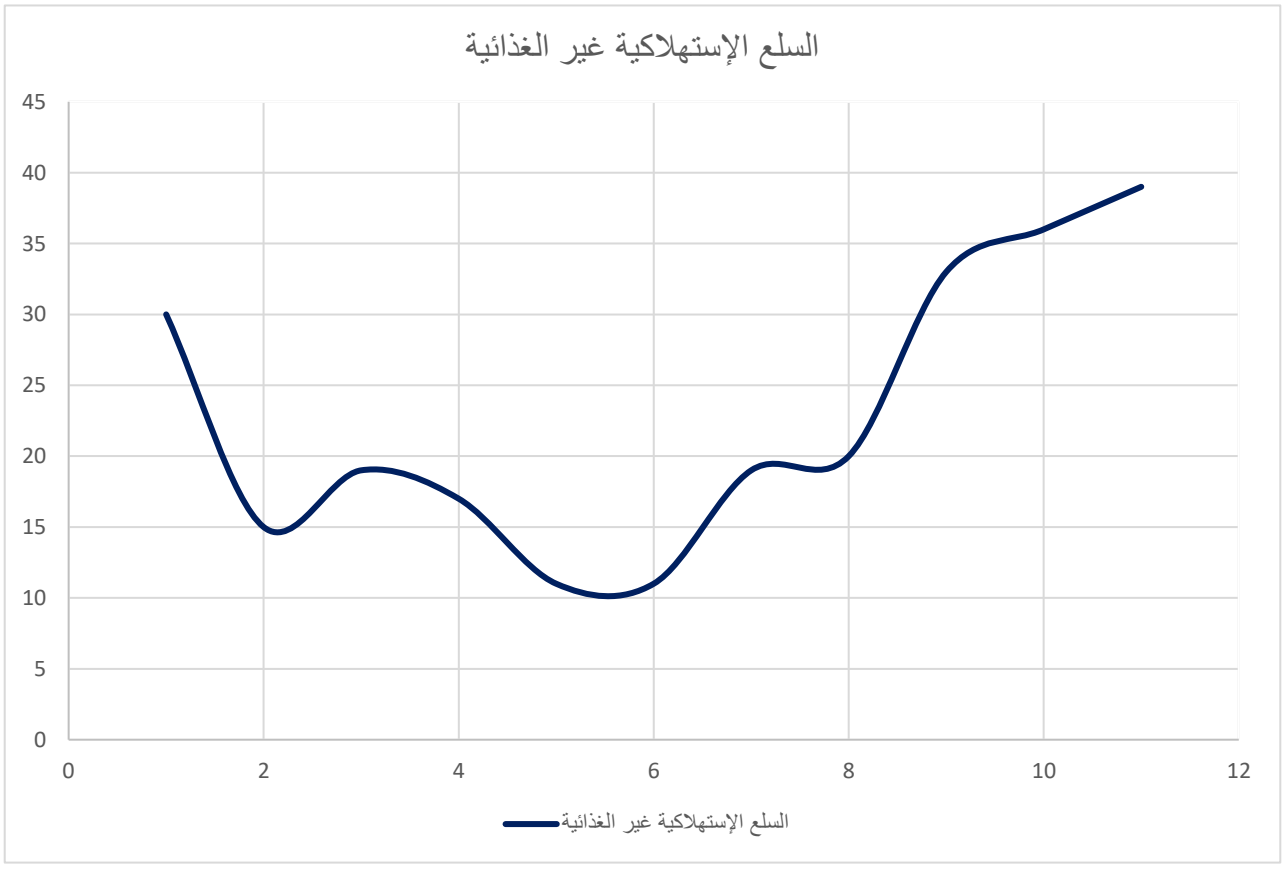
السلع الإستهلاكية غير الغذائية
45
40
35
30
25
20
15
10
5
0
0
2
4
6
8
10
12
السلع الإستهلاكية غير الغذائية

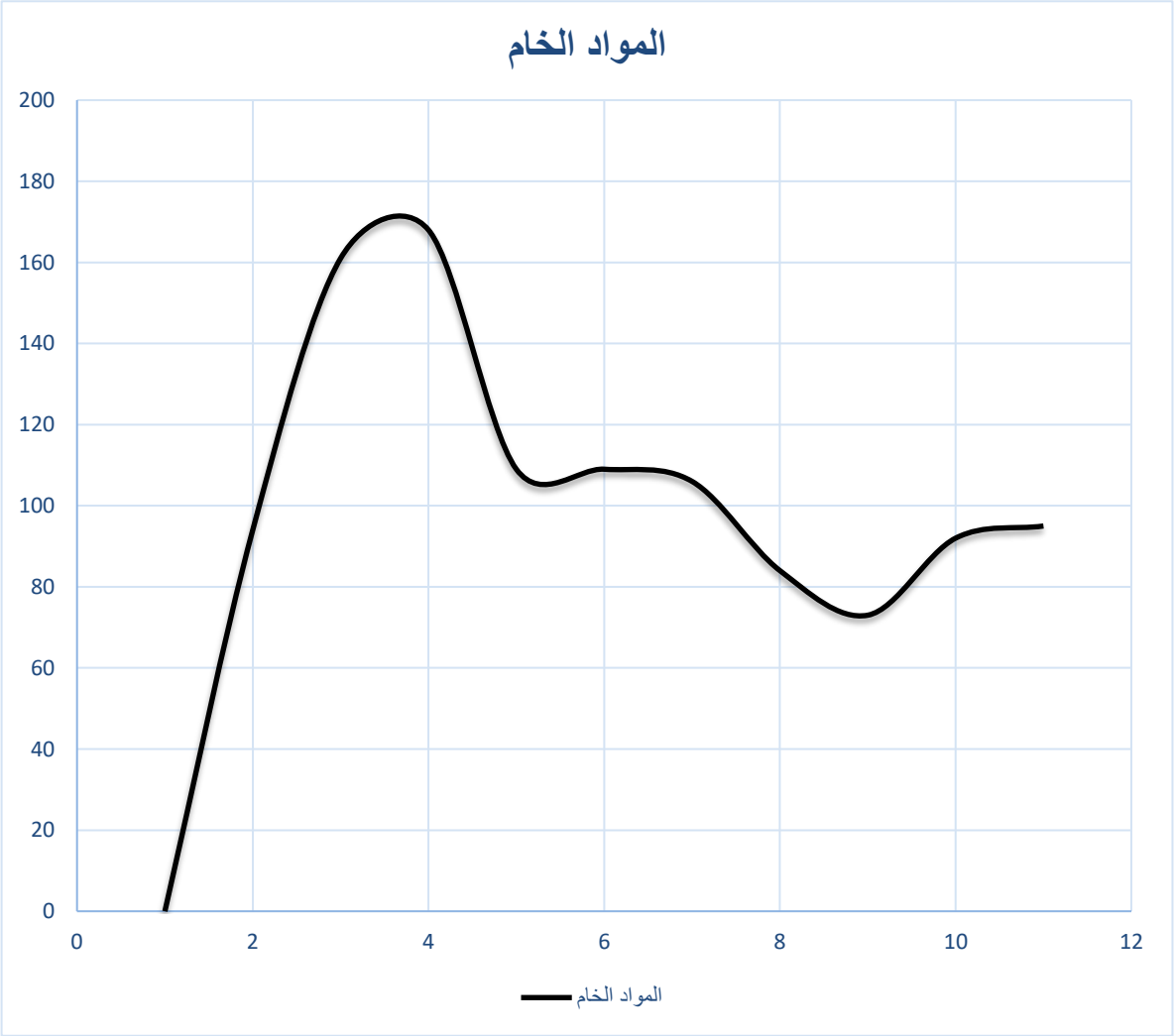
المواد الخام
200
180
160
140
120
100
80
60
40
20
0
0
2
4
6
8
10
12
المواد الخام

جدول رقم (2): الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال(2010-2020)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

		السنوات										
		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الواردات	المواد الغذائية	6058	9850	9022	9580	11005	9316	8223	8438	8573	8072	8094
	طاقة	955	1164	4955	4385	2879	2376	1613	1992	1015	1436	915
	المواد الخام	5836	1783	1839	1841	1891	1560	1563	1527	1898	2012	2299
	منتجات نصف مصنعة	1409	10685	10629	11310	12852	12034	11437	10985	10959	10297	7967
	سلع التجهيزات الزراعية	10098	387	330	508	658	664	503	611	563	457	205
	سلع التجهيزات الصناعية	341	16050	13604	16194	18961	17076	15412	13995	13433	13202	9157
	السلع الإستهلاكية غير الغذائية	15776	7328	9997	11210	10334	8676	8338	8511	9756	6455,77	3750
	المجموع	40473	47247	50376	55028	58580	51702	47089	46059	46197	41931,8	32387

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على : (DGD,2020)

الشكل رقم (2): الهيكل السلعي للواردات الجزائرية

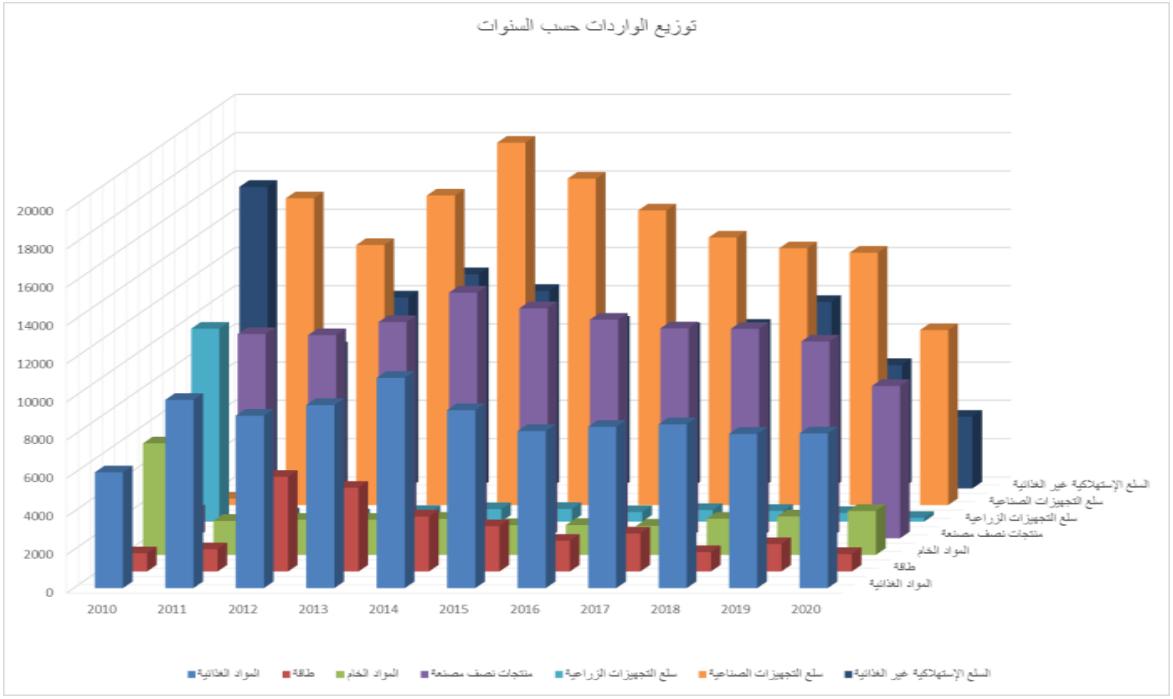

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2)

بلغت نسبة الواردات الإجمالية سنة 2014 حوالي 58580 كأقصى قيمة لتعود قيمة الواردات إلى تذبذب انخفاض وجراء انهيار النفط و كذلك السياسات المنتهجة من طرف الحكومة كالتقليل من الإستراد و مخلفات جائحة الكورونا و كذالك تشجيع الجزائر الصناعات المحلية و حمايتها و هذا لا يعفي الاقتصاد الجزائري من الإستراد حيث نلاحظ في الشكل (02)أن الواردات في تزايد مستمر و هذا ما يفسر اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي ومن خلال الجدول نلاحظ أن الانخفاض مس كل الأصناف ما عدا التجهيزات الزراعية حيث كان ارتفاع محقق طفيف من 658 66433 ، أما في سنة 2016 فبقى الانخفاض متواصل ماعدا المواد الأولية التي حققت ارتفاع بسيط جدا من 15060 إلى 15063 و أما باقي السنوات فقد شهدت تذبذبا في الواردات بالنسبة لكل الأصناف .

. منحنيات الهيكل السلعي للواردات الجزائرية

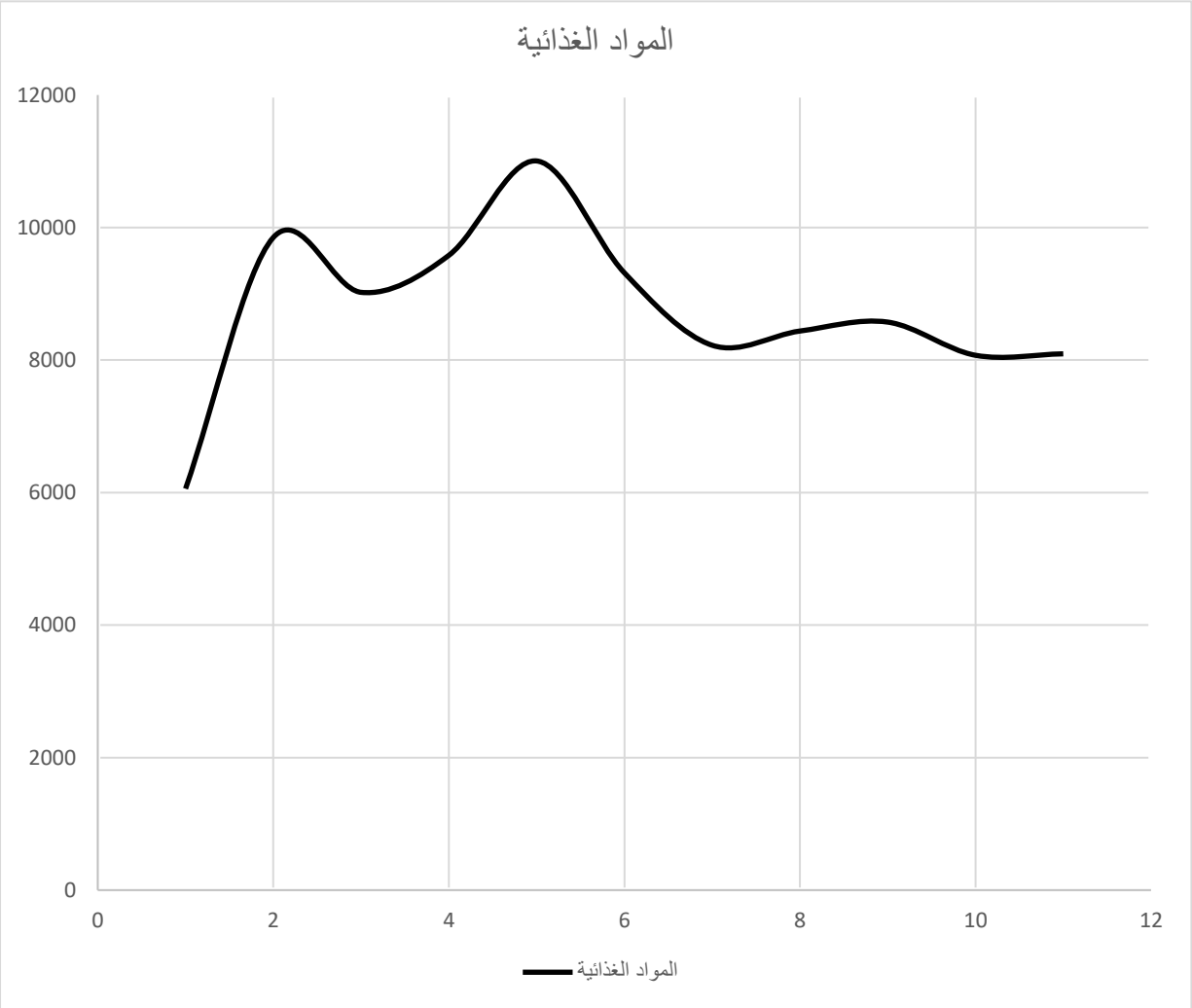

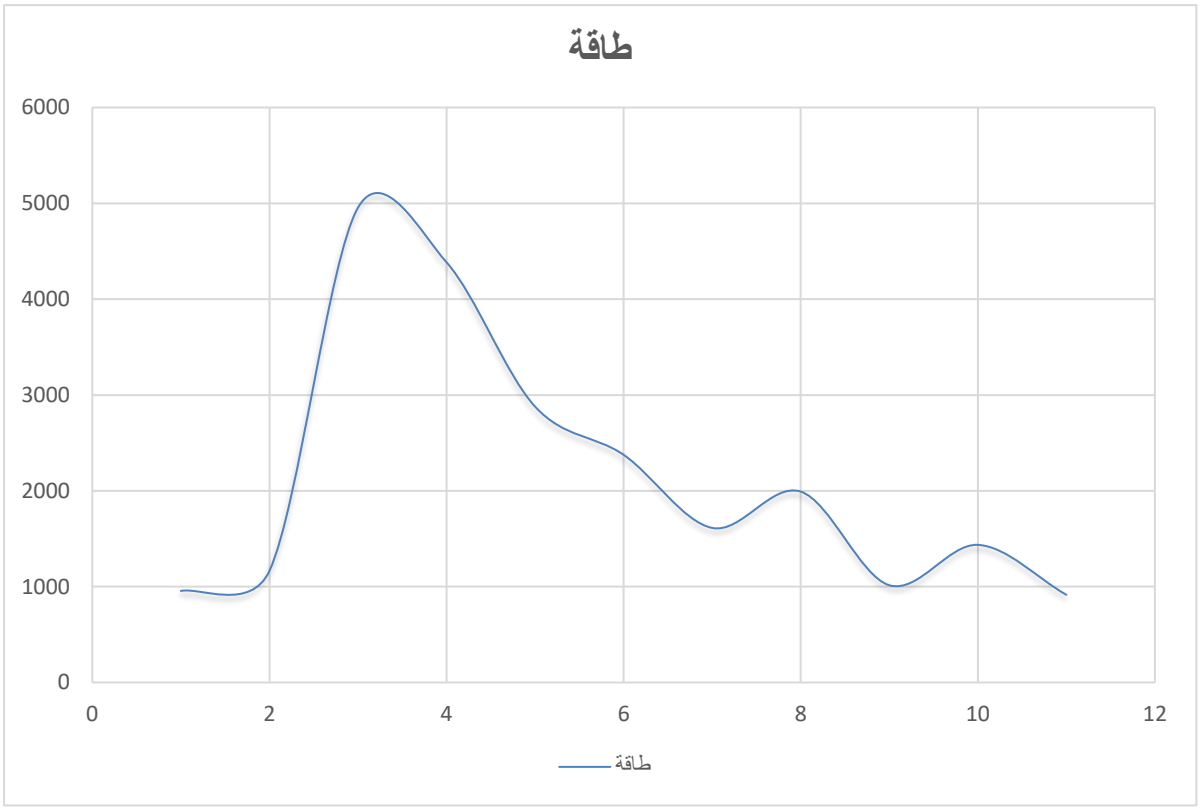
طاقة
6000
5000
4000
3000
2000
1000
0
0
2
4
6
8
10
12
طاقة

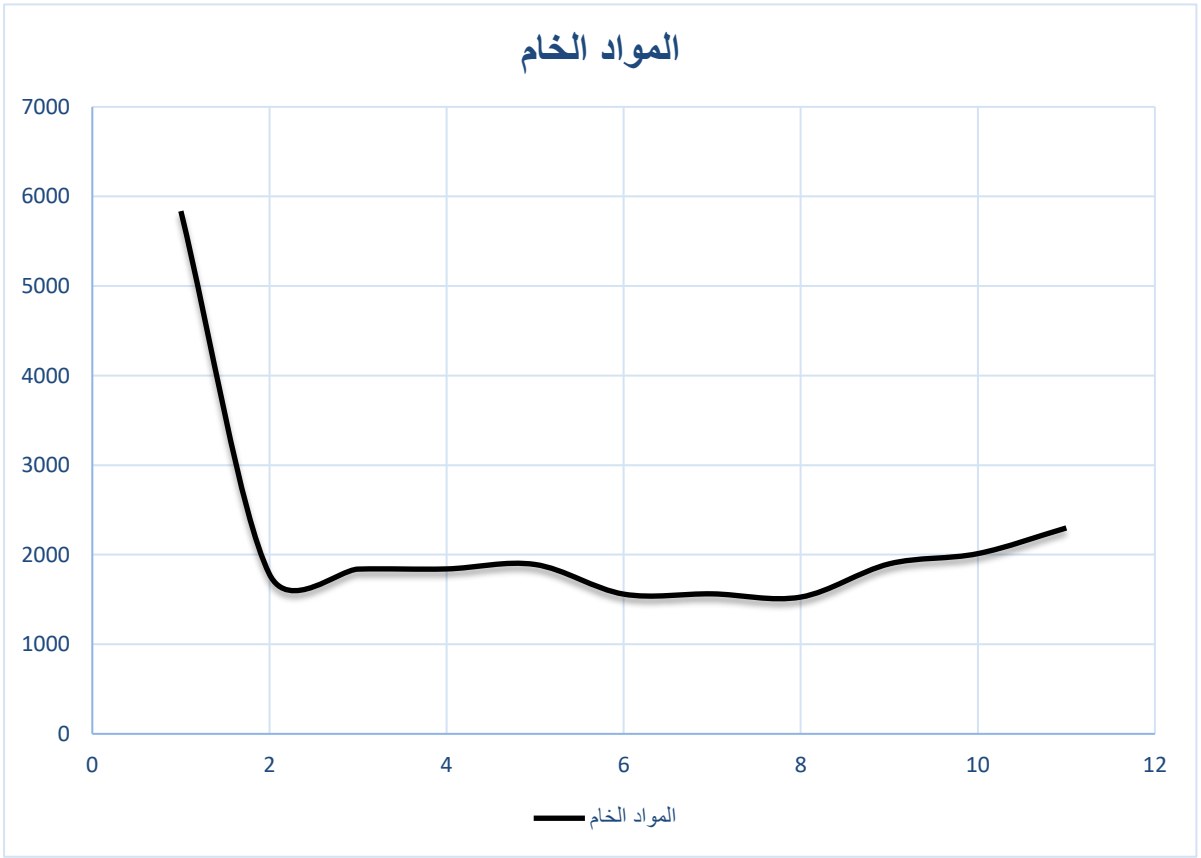
المواد الخام
7000
6000
5000
4000
3000
2000
1000
0
0
2
4
6
8
10
12
المواد الخام

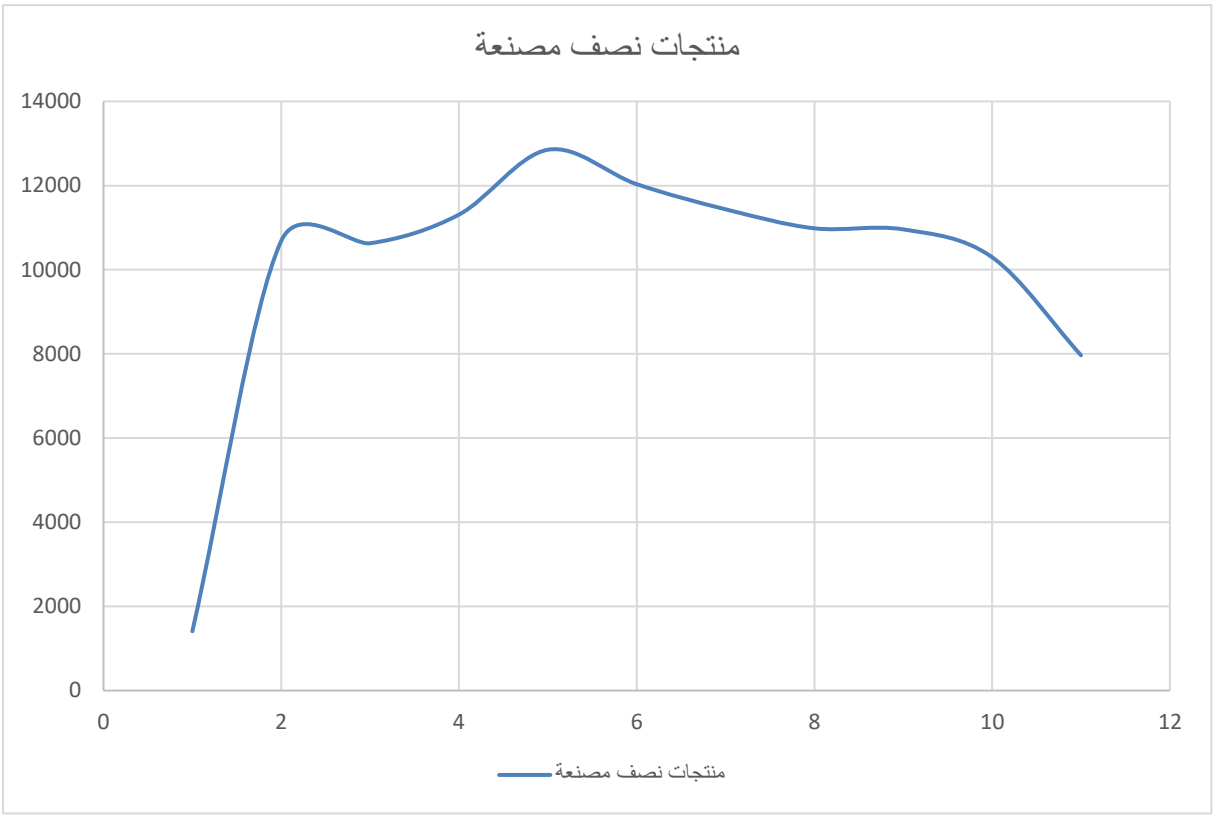
منتجات نصف مصنعة
14000
12000
10000
8000
6000
4000
2000
0
0
2
4
6
8
10
12
منتجات نصف مصنعة

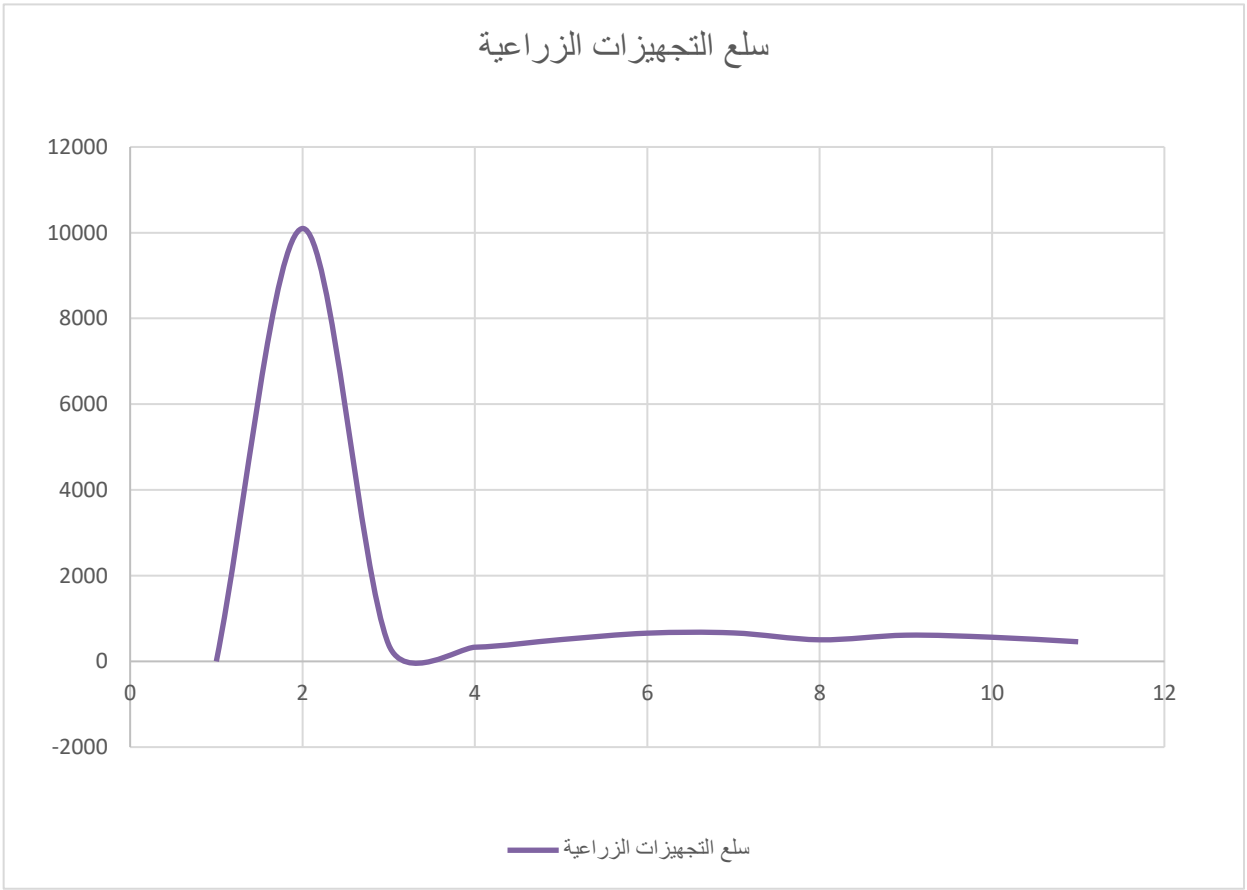
سلع التجهيزات الزراعية
12000
10000
8000
6000
4000
2000
0
-2000
0
2
4
6
8
10
12
سلع التجهيزات الزراعية

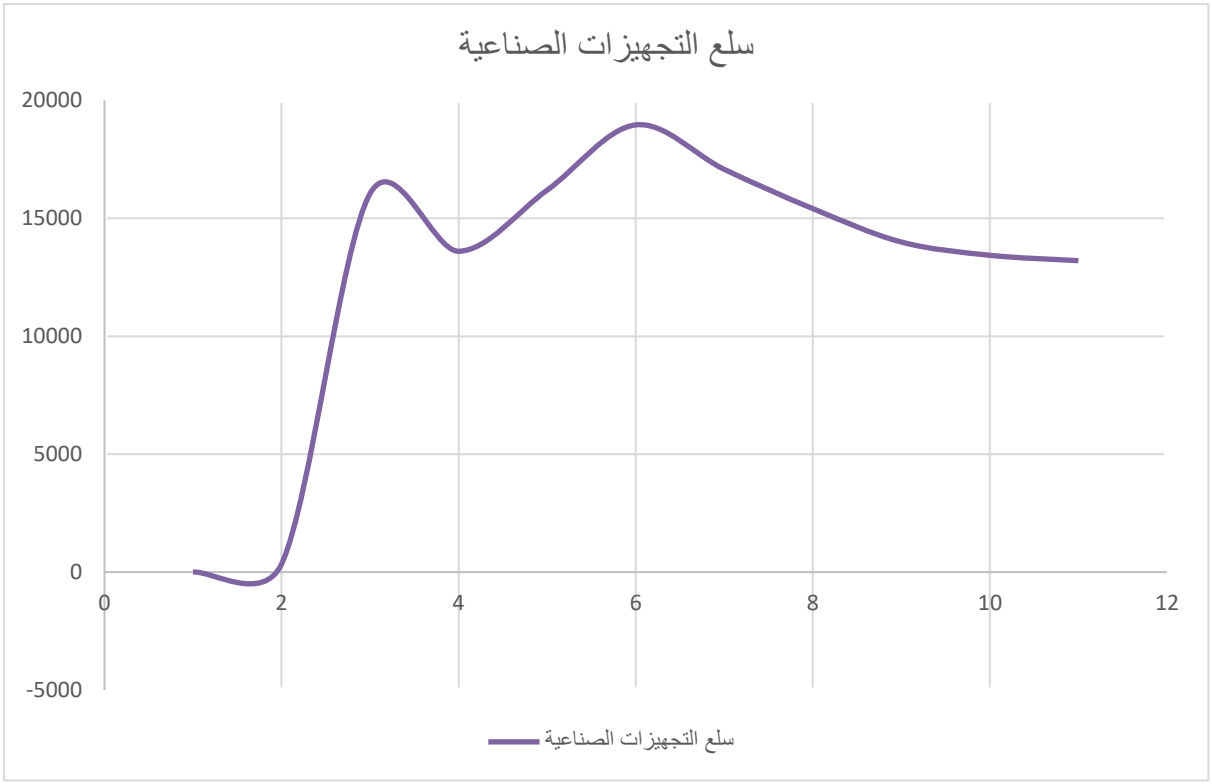
سلع التجهيزات الصناعية
20000
15000
10000
5000
0
-5000
0
2
4
6
8
10
12
سلع التجهيزات الصناعية

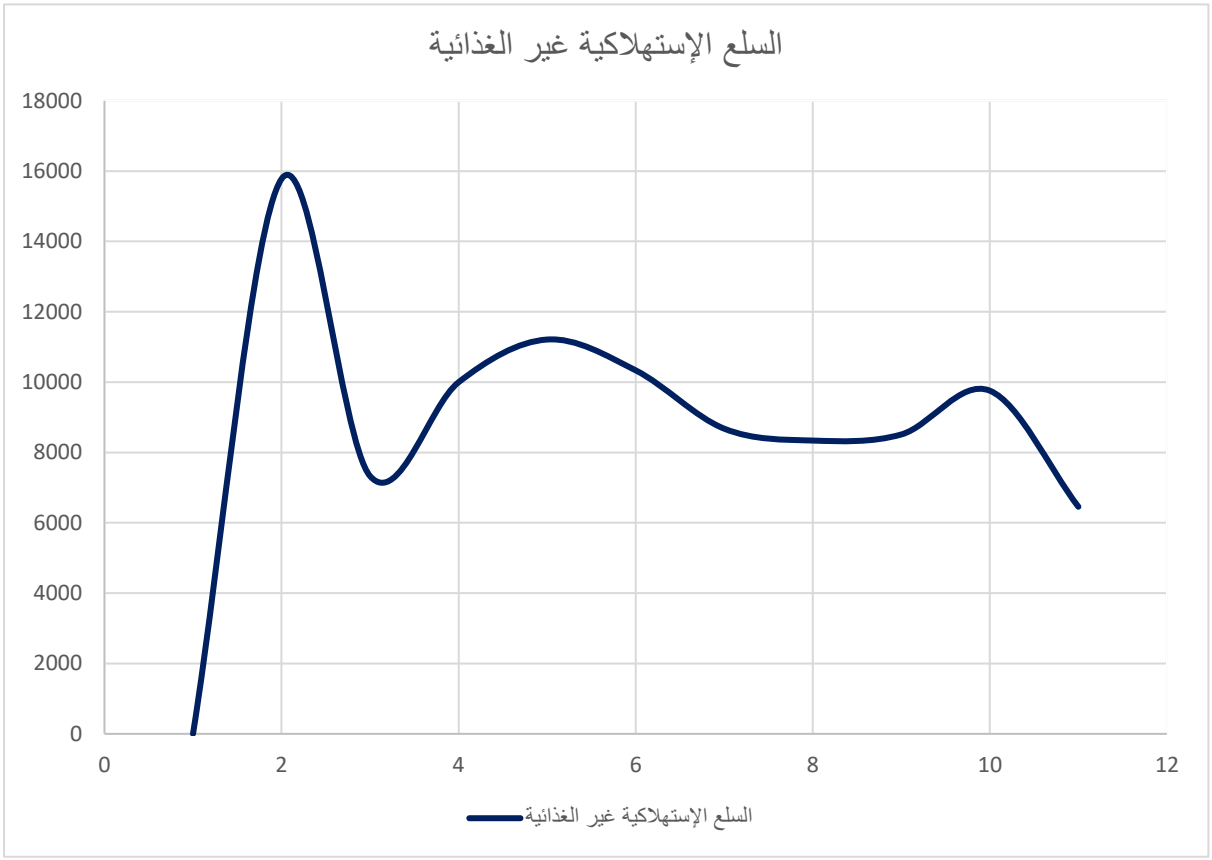
السلع الإستهلاكية غير الغذائية
18000
16000
14000
12000
10000
8000
6000
4000
2000
0
0
2
4
6
8
10
12
السلع الإستهلاكية غير الغذائية

أ – التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

تتوزع الصادرات الجزائرية من خلال المناط الجغرافية التي تعد دولها من أهم المتعاملين الاقتصاديين مع الجزائر و موضحة في الجدول التالي رقم (03) و الشكل رقم (03)

يعتبر توزيع الواردات الجزائرية مستحوذ من طرف الإتحاد الأوروبي الذي يمثل شريك تجاري مهم للجزائر إذ بلغت واردات الإتحاد الأوروبي أعلى قيمة سنة 2014 ،2559959 مليون دج لتنخفض بشكل تدريجي .

الجدول رقم (3) : التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال(2020/2010)

الوحدة :(مليون دج)

المناطق الجغرافية	السنوات										
	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإتحاد الأوروبي	2127478	2728125	3147123	3315192	3157764	2343477	1879792	2273367	2806500	2449564	1534213
دول أوروبية أخرى	251817	315105	262947	191653	218115	191455	159686	216501	299226	258305	340838
أمريكا الشمالية	1275950	1433313	1255163	715075	498255	290157	564671	461683	508649	266897	69976
أمريكا اللاتينية	200624	313609	336555	261378	250297	172710	217495	283647	315130	197411	111727
المغرب العربي	97319	115950	164042	211877	239709	158123	128095	142079	195416	221099	189489
الدول العربية	52810	59235	75813	61924	49749	58326	43254	87278	90033	102681	64295
دول إفريقيا	5852	10636	4861	9349	9576	8339	7798	13474	15520	13366	18353
آسيا	319642	395188	438261	444523	494009	306313	257697	429145	629550	706963	500622
باقي دول العالم	2091	2965	2600	6080	121	8283	19225	21117	29252	55358	16853
المجموع	4333583	5374126	5687365	5217051	4917595	3537183	3277713	3928291	4889276	4271644	2846366

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :(ONS,2023)

الشكل رقم 3 :توزع الجغرافي للصادرات خلال (2010-2020)

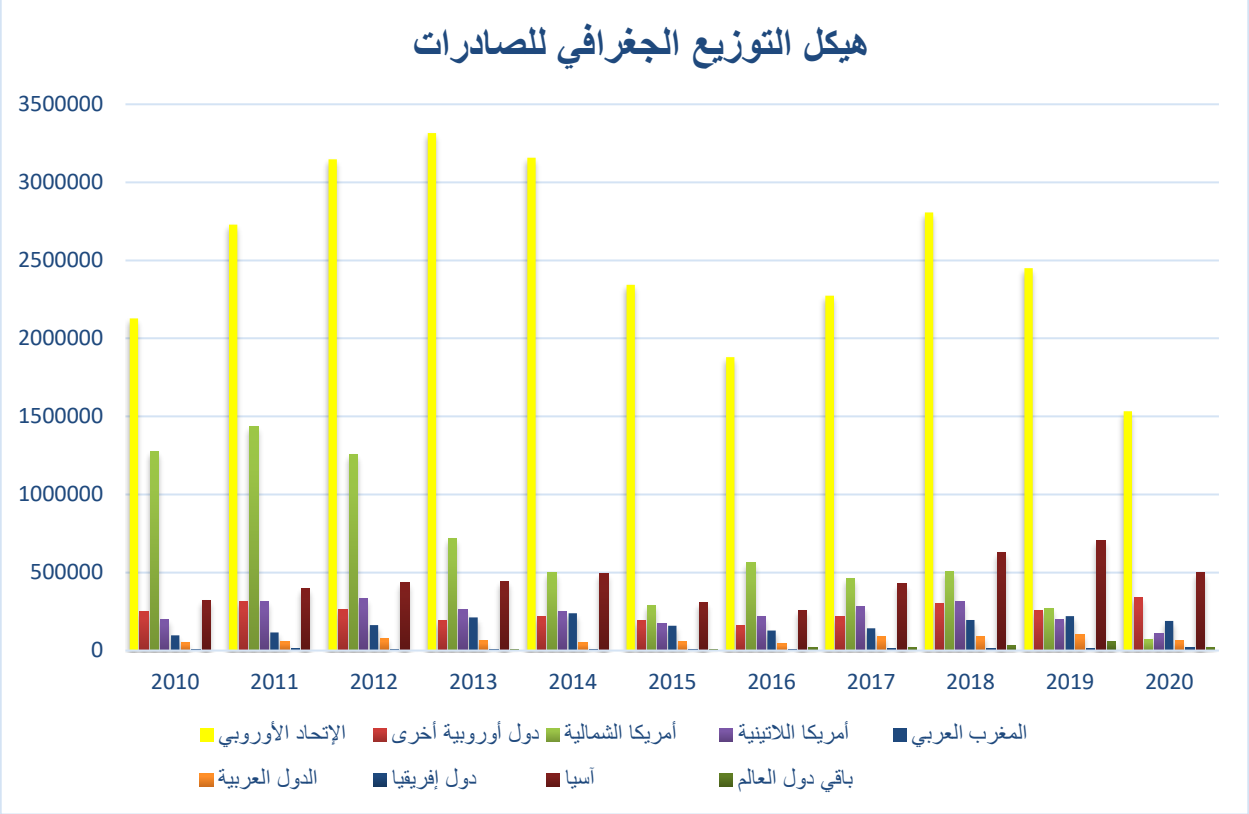

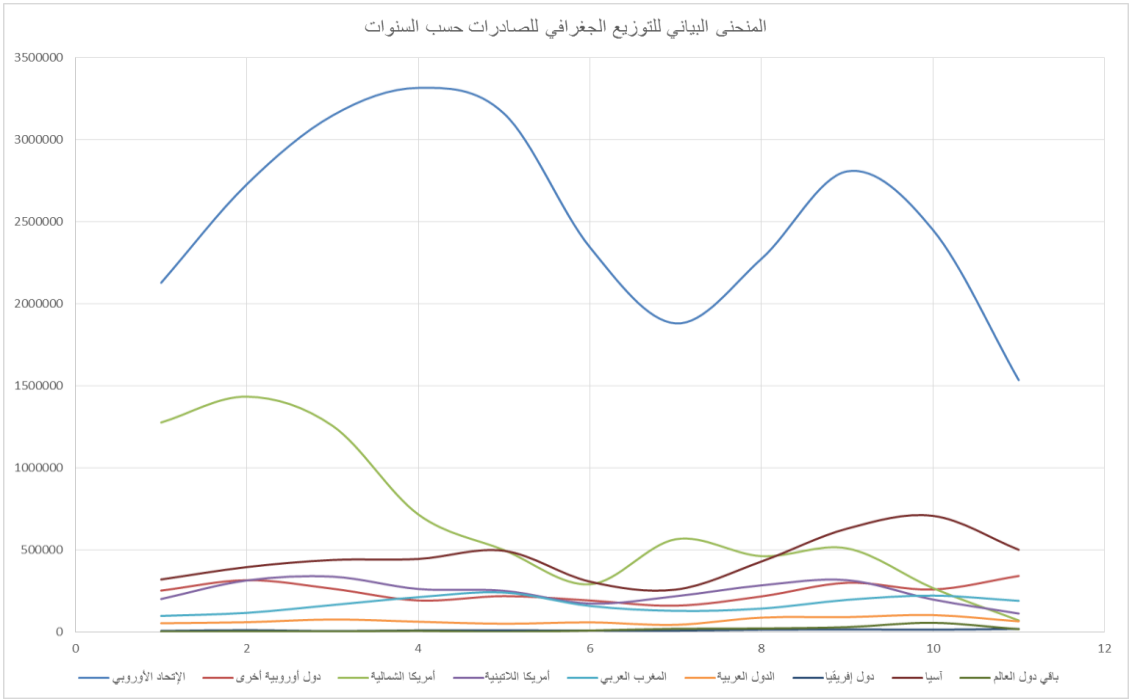

المصدرمن إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(3)

حيث يتضح من خلال ملاحظة تقيم جدول الدراسة خلال فترة أن الإتحاد الأوروبي يستحوذ على أكبر حصة من الصادرات و هذا دليل أنها أكثر تعاملا مع الجزائر و كذالك أن هناك إتفاقية شراكة بينهم ، إذ ارتفعت صادرات الجزائر في فترة من 2010 إلى 2014 نحو الإتحاد الأوروبي و ذلك كان نتيجة بداية تعافي العالم من أزمة الكساد أو ما تسمى بالأزمة المالية 2008 الكن سنتي 2015 و2016 عرفتا انخفاض في الصادرات على التوالي نظرا لتدهور أسعار المحروقات لترتفع من جديد مع التحسن التدريجي سنة 2017 وخلاصة تحليل الجدول تبين أن الإتحاد الأوروبي يحتل المرتبة الأولى ثم تليه آسيا المرتبة الثانية ثم الدول العربية، وتعتبر دول الإتحاد الأوروبي من أهم الشركاء التجاريين للجزائر.

ب- التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية

الجدول رقم (4) : التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال (2010-2020)

الوحدة: (مليون دج)

		السنوات										
		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المناطق الجغرافية	الإتحاد الأوروبي	1520305	1793536	2042773	2282239	2393773	2559959	2460200	2252486	2466672	2225947	1821489
	دول أوروبية أخرى	207890	189512	311457	307875	332031	376998	351014	473282	496323	457385	482121
	أمريكا الشمالية	179974	176626	175284	219477	219477	333735	307997	268651	246179	237303	240274
	أمريكا اللاتينية	192318	306638	291587	283865	283865	321428	339854	369006	441256	434606	437279
	المغرب العربي	40454	30615	62556	81675	81675	68256	76708	65647	63932	66306	20184
	الدول العربية	93974	128279	120643	191474	191747	193328	210229	170168	223152	214998	221877
	دول إفريقيا	29490	42097	57432	47321	47321	36997	26824	21611	20455	24068	21378
	آسيا	730613	725758	815080	924374	924374	1250925	1337359	1425587	1393677	1309701	1050700
	باقي دول العالم	16776	29736	30255	30244	30244	51830	44589	64856	51593	46519	38345
	المجموع	3011794	3422797	3907067	4368544	4504507	5193456	5154774	5111294	5403239	5016833	4333647

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: (ONS,2023)

وتفسر الزيادة في قيمة الواردات من الإتحاد الأوروبي في دخول اتفاق شراكة في 2015

من خلال الجدول رقم (04) تأتي في المرتبة الثانية من حيث الواردات الجزائرية الدول الأسيوية ثم دول خارج الإتحاد الأوروبي ودول أمريكا اللاتينية ثم الدول العربية.

إن هذا التوزيع يخضع لقواعد و عوامل إقليمية و سياسية و اقتصادية كدخول الجزائر المنطقة الحرة العربية الكبرى التي ساعدت على ازدياد وتيرة التبادل وحتى بشكل بطيء .

الشكل رقم (4) : توزع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال (2010-2020)

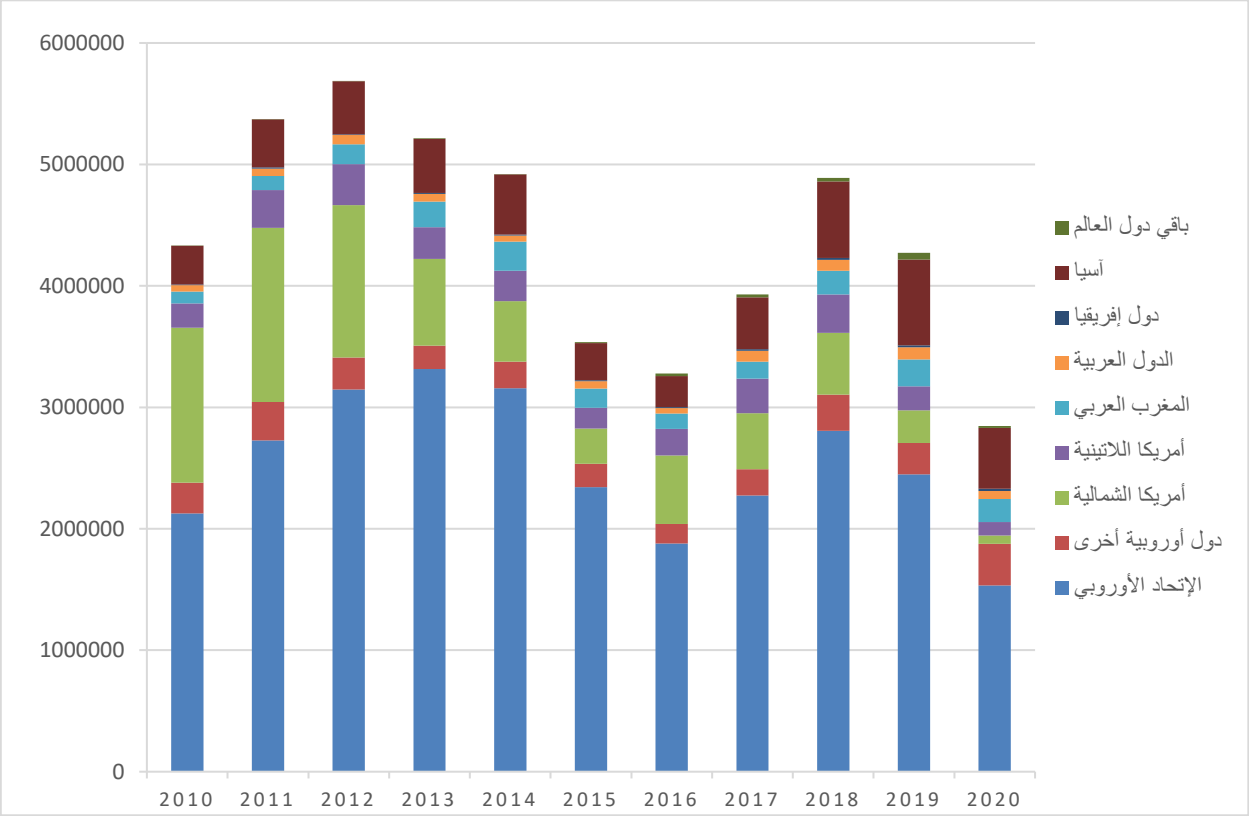

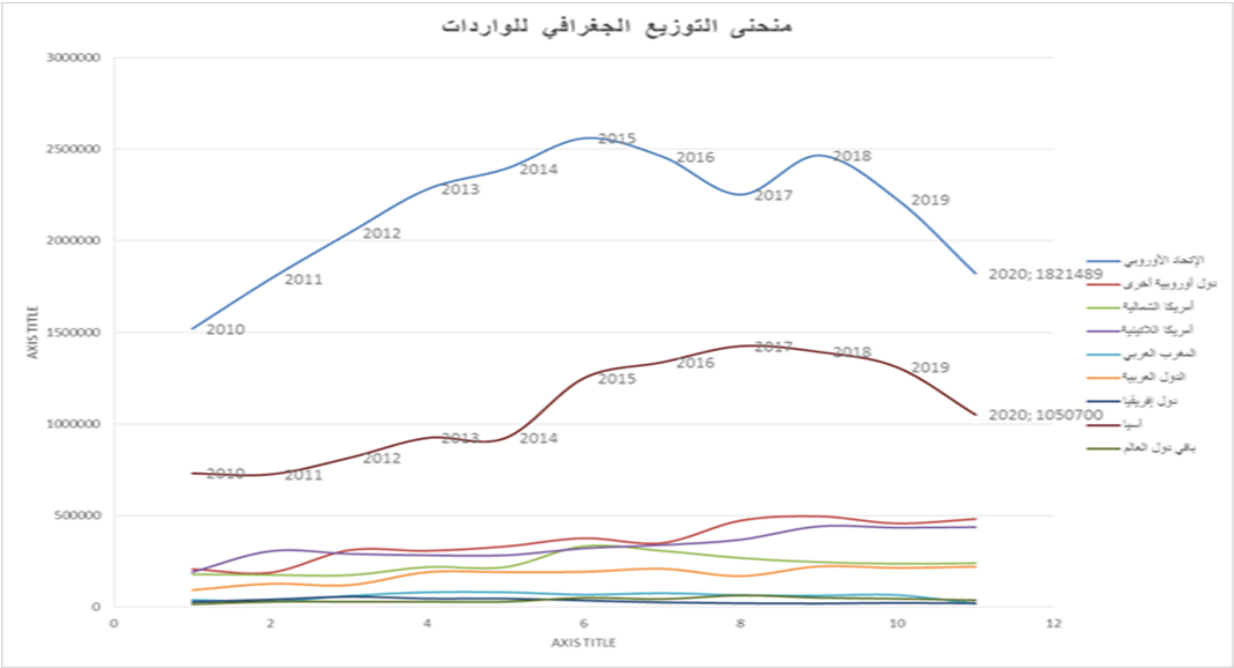

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 4

IIواقع العولمة الاقتصادية في الجزائر (2010-2020) :

تعتبر العولمة الاقتصادية المحور الأساسي لظاهرة العولمة لأنها تؤثر على معظم المجالات كالمجال المالي والسياسي والثقافي وغيرها من المجلات الأخرى.

سعت جميع الدول المتقدمة والنامية منها إلى تبني هذه الأخيرة التي تعرف بالاقتصاد المعولم أو العولمة الاقتصادية لما لها من أهمية بالغة في وقتنا الراهن وكذا من أجل التعايش مع النظام الجديد للتجارة العالمية الذي لا مفر منها المحتملة وفي نفس الوقت اغتنام الفرص لفرض مكانتها على الساحة الدولية ،أصبحت حتمية تعايش الجزائر مع النظام الاقتصادي الجديد لا بد منها وذلك للتقليل من الخسائر ، فسعت لتحرير تجارتها و الاندماج في الأنظمة التجارية متعددة الأطراف ضمن سياسة الانفتاح أو (ما يسمى بتحرير التجارة) ووفق معايير و أساليب المنظمة العالمية للتجارة في إطار حرية تدفق السلع والخدمات وغيرها من العناصر الأخرى:

الجدول رقم (5) تصنيف الجزائر وفق مؤشر العولمة خلال (2022/2012)

	السنوات									
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
Manking	95	103	117	117	115	108	121	113	113	120	113
Globalisation	56	56	56	56	56	56	56	55	55	55	55

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعهد الاقتصادي السويسري (kof swiss economic 2022)

الشكل رقم (5) : العولمة الاقتصادية في جزائر خلال (2010 . 2020)

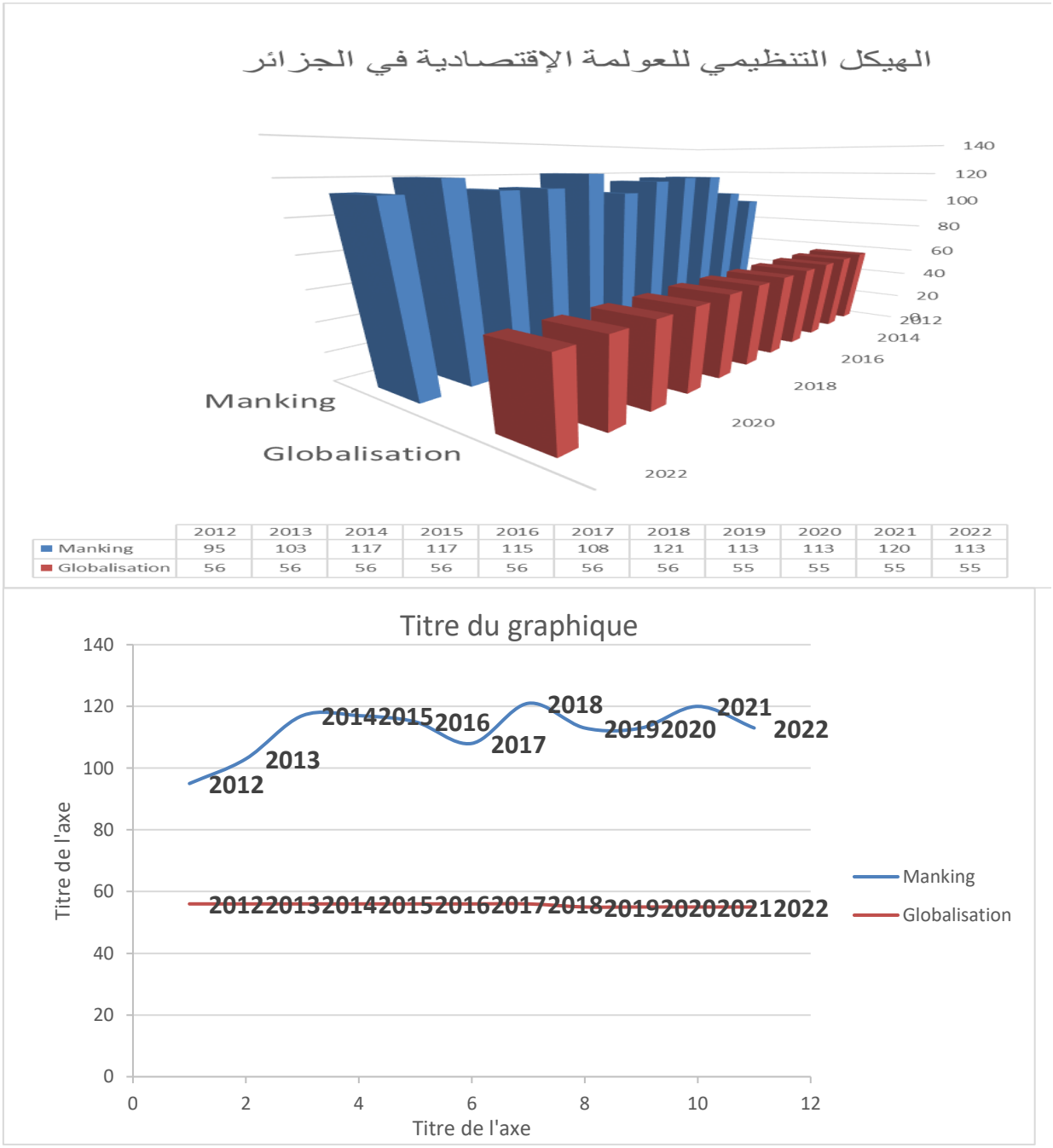

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
Manking	95	103	117	117	115	108	121	113	113	120	113
Globalisation	56	56	56	56	56	56	56	55	55	55	55

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (6)

و ما نلاحظه من جدول رقم 05أن الجزائر تسير نحو عولمة اقتصادها حيث بدأ يأخذ مؤشر العولمة قيما شكلت ارتفاع ملموس وهذا لا يقتصر فقط على البيانات المذكورة في الجدول فقط ،إنما من عقد السبعينيات ، كذلك حققت تقدما في المراتب الأولى في التصنيف وكانت أفضل مرتبة لها في الترتيب التصاعدي هي المرتبة 95 عام 2012 ،بمؤشر عولمة 65 من 100 ،لتعود إلى مراتب تنازلية حيث كانت أدنى مرتبة لها 121 سنة 2018 بمؤشر عولمة 55من 100 , وبقيت قيم ومراتب الجزائر في تذبذب إلى غاية 2022 ، وهذا يعني أن الجزائر تسعى جاهدة لعولمة اقتصادها.

أما الجدول رقم 06 فهو يمثل قياس العولمة الاقتصادية في الجزائر وفق مؤشر kofswiss economic institute الذي يقوم به معهد الاقتصاد السويسري لأبحاث الدورة الاقتصادية في زيورخ ،حيث يمثل جدول مؤشر العولمة الاقتصادية ومحوريه الرئيسيين :التدفقات الاقتصادية الفعلية actual economic flows الذي يقدر مستوى الانفتاح الاقتصادي سواء في التجارة أو الاستثمارات المباشرة أو الاستثمارات في محافظ الأوراق المالية.

حيث تشهد تدفقات الاقتصادية فعلية تذبذب في القيم التي تتراوح بين ارتفاع ونزول وكانت أعلى قيمة43 سنتي 2010-2019، ويرجع هذا ارتفاع إلى سعر المحروقات إلى ما بعد الأزمة المالية سنة 2008 وانعكاسات اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية و حققت أدنى قيمة سنة 2020 الانخفاض في القيم إلى 38 من سنة 2015 -2020 بسبب كساد عالمي وانطواء الدول على نفسها و انكماشه بنفس الوتيرة .

كما نلاحظ أن مؤشر العولمة الاقتصادية بين ارتفاع وانخفاض ، وكانت أعلى قيمة سنة 2010 ب 43 وأدنى قيمة ب 35 من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2020 و هذا يعود إلى التحديات التي تشهدها التجارة الخارجية الجزائرية وسعيها في تعزيز عولمة اقتصادها ،وتظهر أهمية مؤشر العولمة الاقتصادية في عكسه لمستوى الانفتاح الاقتصادي والتجاري ،حيث يتخذ قيما تتراوح بين 0 و 100 وهذه الأخيرة هي أعلى درجة من العولمة الاقتصادية .

الجدول رقم(6)العولمة الاقتصادية في الجزائر وفق مؤشر (kof swiss economic)خلال (2010.2020)

	السنوات										
	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مؤشر العولمة الاقتصادية	43	41	41	41	38	38	37	37	38	36	35
التدفقات الاقتصادية الفعلية	43	41	39	38	38	39	37	37	38	43	32
حاجز على التجارة و حركة رأس المال	43	41	42	43	39	38	38	38	38	38	38
المجموع	129	123	122	122	115	115	112	112	114	117	105

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعهد الاقتصادي السويسري (kof swiss economic2022)

الشكل رقم (6) : العولمة الاقتصادية في جزائر خلال (2010 . 2020)

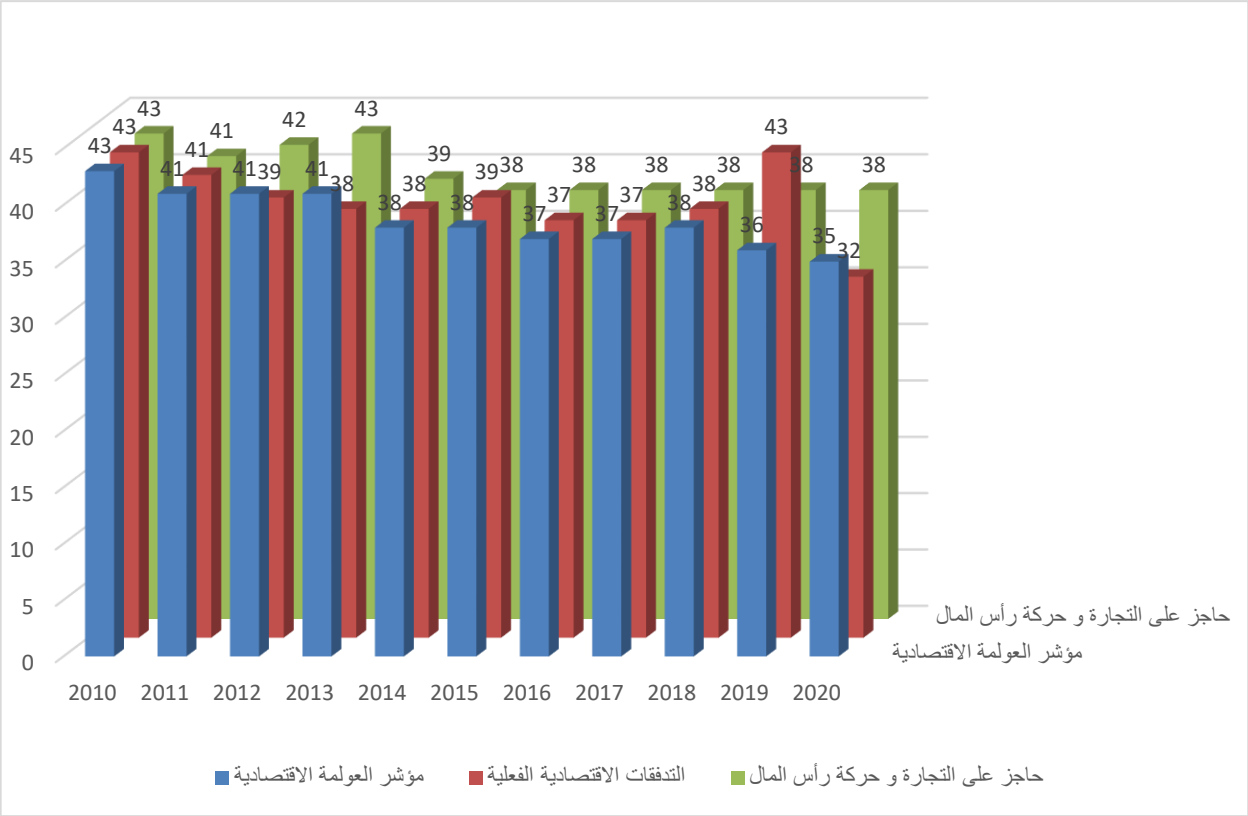

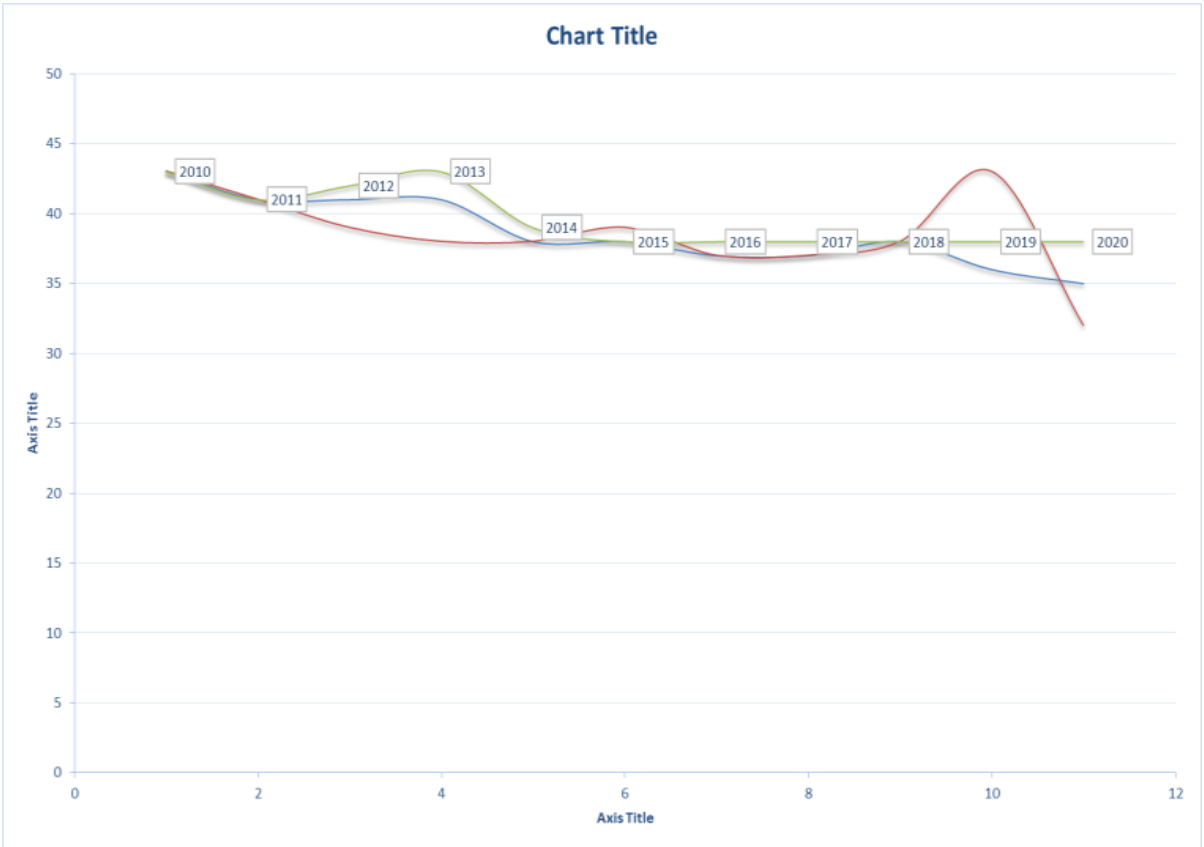

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (6)

أما جدول رقم 07 : فهو يمثل قياس العولمة الاقتصادية في الجزائر خلال فترة 2010-2020 وفق مؤشر a t kearny الذي يخضع المستعملة في طرق حسابه وله أربع محددات رئيسية الاندماج الاقتصادي . الاتصال الشخصي . تكنولوجيا الاتصال والمشاركة السياسية وتبين قيم جدول : أن الاندماج الاقتصادي يجسد البعد الاقتصادي للعولمة من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومؤشرات باعتبارها نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، تشير أرقام أو قيم مؤشر الإندماج الاقتصادي إلى مستوى الانفتاح الاقتصادي الجزائري خلال تلك الفترة إبتداءا من 2010 بأعلى قيمة 43 دولار أمريكي إلى غاية 2020 .

مؤشر الاتصال الشخصي يكشف البعد الاجتماعي و الثقافي و الحضاري للجزائر في ظل العولمة وهذا ما تعكسه قيم مذكورة في جدول حيث أخذت القيم في تزايد مستمر من 2010 إلى غاية 2015 لتعود إلى الانخفاض بقيمة 45 .

يهدف مؤشر تكنولوجيا الاتصال بربط الجزائر و الأفراد بالمجتمع العالمي من خلال مؤشرات نسبة مستخدمين الانترنت إلى عدد السكان و عدد مزودي خدمة الانترنت الأمنة و عدد الشبكات التي تربط المشتركين بالإنترنت وهذا ما تعكسه قيم جدول رقم 08 :حيث أخذت القيم تكنولوجيا الاتصال بالتزايد التصاعدي خلال كل سنوات الفترة المدروسة ليبلغ أعلى قيمة 78 سنة 2020 وهذا راجع إلى مدى انفتاح الجزائر على العالم الخارجي من ناحية تكنولوجية وثقافية .

إن مؤشر المشاركة السياسية كان بين الارتفاع و النزول وعرف نسبة من التذبذب حيث كانت أعلى قيمة سنة 2010 بقيمة 86 ثم جاءت مرحلة إثبات في قيمة منخفضة 79 خلال فترة 2015-2018 حيث تعكس هذه القيم مدى انفتاح الجزائر على العالم الخارجي من ناحية السياسية و اندماجها للمنظمات الدولية كانضمامها لمنظمة العالمية للتجارة

جدول رقم (7) : العولمة الاقتصادية في الجزائر وفق مؤشر (A,T ,Kearney)خلال (2010 . 2020)

	2010	2015	2020
اندماج اقتصادي	43	38	35
اتصال شخصي	44	45	40
تكنولوجيا اتصال	69	75	78
المشاركة السياسية	81	79	80

الشكل رقم (7) الهيكل التنظيمي للعولمة الاقتصادية الجزائرية وفق مؤشر a t kearny

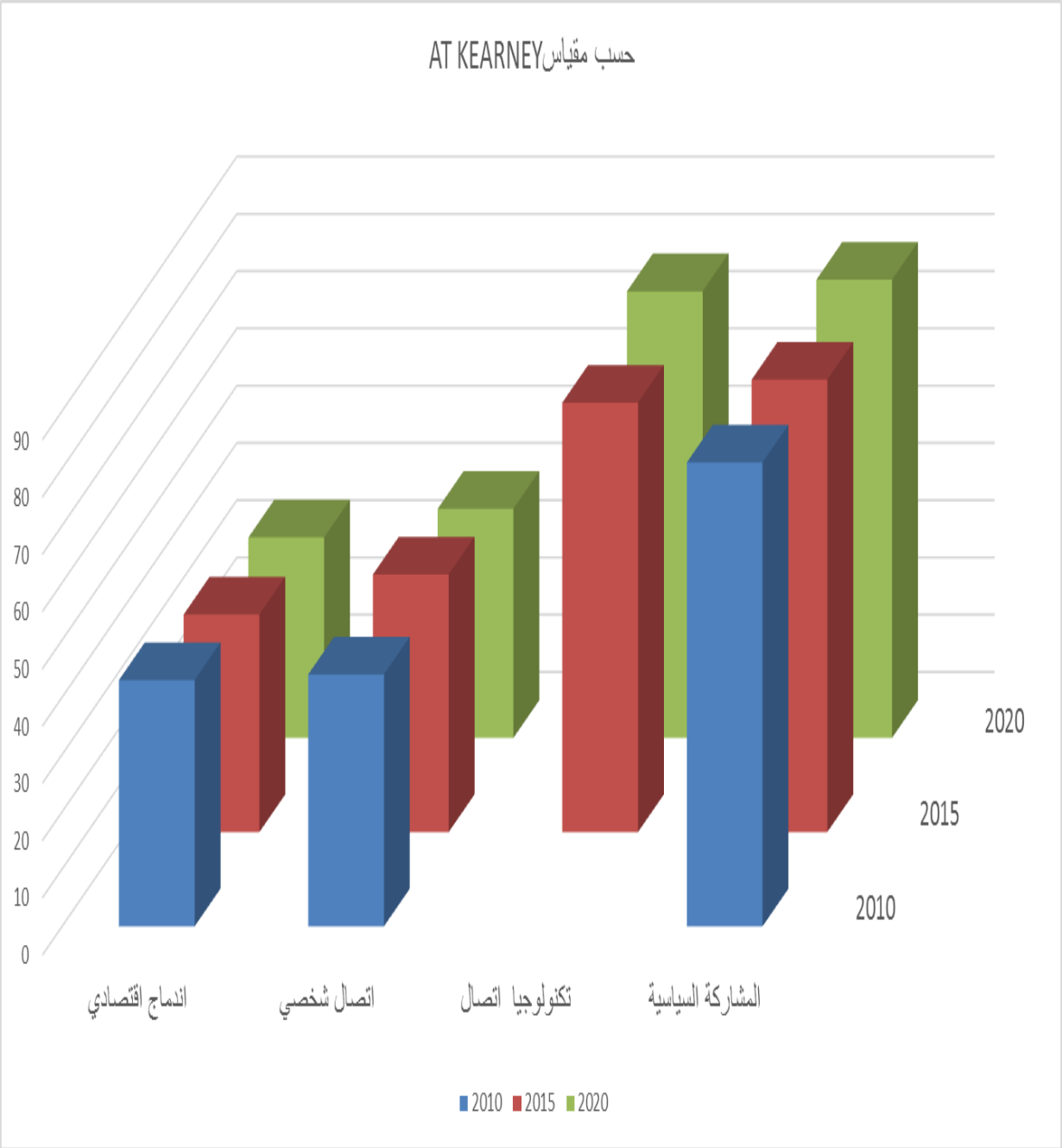

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (7)

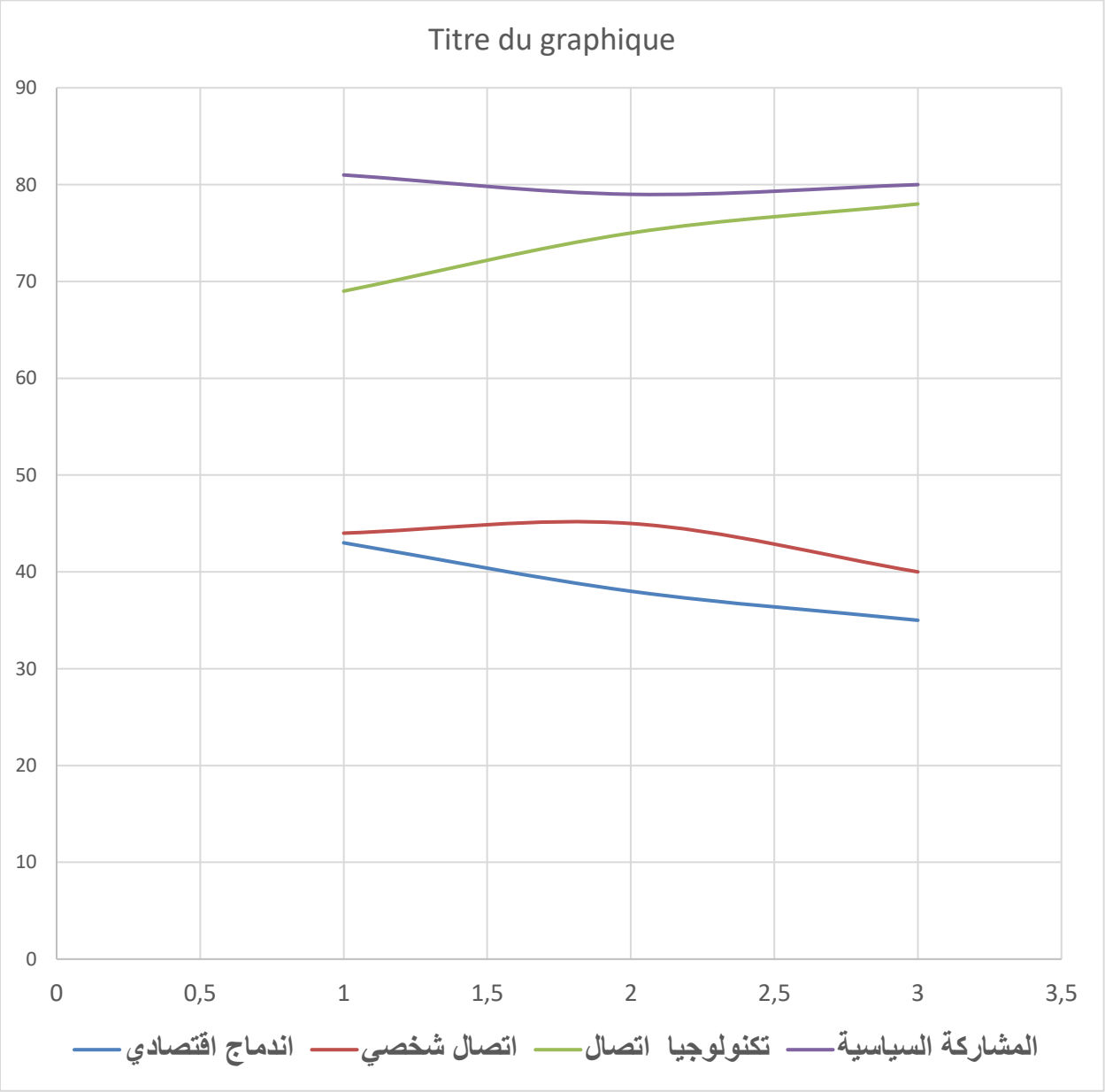

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (7)

الفصل الثالث

الخاتمة

إختبار الفرضيات:

1-صحة الفرضية الأولى أن للعولمة الاقتصادية دو في تفعيل التجارة الخارجية في الجزائر باعتبارهم هدفهم واحد وهو جعل العالم قرية من خلال تذويب الحدود الجغرافية و إنعاش الاتصال من خلال تشجيع زيادة حجم الانفتاح الاقتصادي .

2- صحة الفرضية الثانية، بأن العولمة الاقتصادية هي كل المستجدات والتطورات الاقتصادية التي شهدها العالم الاقتصادي و لها عدة أسباب منها تحرر التجارة الدولية و تدفق رؤوس الأموال العولمة الاقتصادية ماهي إلا نطام اقتصادي رأسمالي في شكل جديد، بحيث يظل يشهد تطورات و مستجدات في المجال الاقتصادي.

3- صحة الفرضية الثالثة ، بأن للجزائر إمكانيات كبيرة متاحة للاستفادة من مزايا التجارة الخارجية في ظل العولمة وذلك يكمن في اتخاذ التدابير و الإجراءات اللازمة كالعمل على تشجيع وتطوير و تأهيل الصناعات المحلية و حمايتها حتى تصبح جاهزة للتصدير و العمل على التنويع في الاقتصاد ،و الاستغلال الأمثل لقطاع الزراعة وعدم الاقتصار على قطاع المحروقات فقط و بناء البنية التحتية اللازمة لتسهيل عملية سير المبادلات التجارية مع تبني الاقتصاد الرقمي الملموس.

الخاتمة :

لقد توصلنا من خلال بحثنا أن العولمة ليست بظاهرة حديثة في حد ذاتها لكن الجديد فيها شموليتها و هي تداخل واضح لأمر الاقتصاد و الاجتماع و السياسة و الثقافة و تبقى العولمة الاقتصادية من أهم مظاهر العولمة بتأثيرها على جميع المجالات في ظل التغيرات العالمية السريعة و المتلاحقة و التي جوهرها الرئيسي هو إقامة سوق عالمية موحدة و تحرير التجارة الخارجية حيث كانت الإشكالية بحثنا تنصب في هذا الصياغ "ما مدى تأثير العولمة الإقتصادية على التجارة الخارجية في الجزائر؟

و لمعالجة هذه الإشكالية تطرقنا للأدبيات المفسرة للعولمة الإقتصادية و التجارة الخارجية و التي ينص مضمونها أهم النتائج التي توصلنا لها أن الإنتشار السريع و المتزايد لأثار العولمة الإقتصادية خلال القرن الواحد و العشرون ،تشجع الإنفتاح الإقتصادي ،من خلال الدراسة التحليلية لواقع التجارة الخارجية و واقع العولمة الإقتصادية للجزائر تبين لنا أنها من البلدان النامية الساعية لعولمة إقتصادها و تعزيزه من خلال محاولتها في تحرير تجارتها بإتباعها جملة من إجراءات و معايير واساليب المنظمة العالمية للتجارة لضمان إندماجها في العالم الإقتصادي و لقد حققت تقدم في مراتب التصنيف للعولمة مقارنة بالمراحل الأولى في ثنيها للعولمة كما أن هيكل الصادرات ضعيف جدا و يكاد يخلو من التنويع ، ترتكز الجزائر على قطاع المحروقات بشكل كبير لمحاولة تحقيق التجارة الخارجية و فتح سوقها للتبادل الخارجي و تعتبر دول الإتحاد الأوروبي من أهم الشركاء الاقتصاديين .

النتائج:

- يغلب على التجارة الخارجية تصدير المحروقات مع الغياب الشبه التام للمواد الصناعية و الزراعية

1-يمكن القول أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد الحالي فرض نفسه من خلال العولمة الاقتصادية .

2- إن تزايد التبادل التجاري و اندماج الأسواق العلمية و التقدم التكنولوجي لها تأثير على الدول المتقدمة و النامية منها الجزائر.

3- مست العولمة في الجزائر جميع المجالات بصفة عامة والمجال الاقتصادي بصفة خاصة.

4- إن التطورات التي يشهدها النظام الاقتصادي و التجاري في الوقت الراهن يفرض على الجزائر إيجاد آليات مناسبة للاستفادة من الفر التي يطرحها هذا النظام لتجنب سلبياته .

5- إن هيكل التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة (2010-2020) يوضح أن المبادلات التجارية ترتكز على المحروقات باستحواذه على نصيب أكبر من الصادرات .

6- من خلال التوزيع الجغرافي للمبادلات الجزائرية يتبين أن الإتحاد الأوروبي من أهم الشركاء التجاريين للجزائر بإستحواذه على النصيب الأكبر من الصادرات و الواردات .

7- إن الجزائر تعاني من ضعف الهيكل الإنتاجي المحلي .

8- إن العولمة سيف ذو حدين فبقدر ما يمكن للمجتمعات الاستفادة من مزاياها يمكنها أن تخسرها الكثير دون أن تشعر.

الإقتراحات :

في ختام هذا البحث يمكن تقديم مجموعة من التوصيات للوصول التجارة الخارجية في لجزائر إلى تنمية شاملة في ظل عولمة الاقتصاد

*على الجزائر السعي للتنويع الإقتصادي و ليس الإقتصار على فك القيود لتحرير التجارة و الإندماج في الأسواق العالمية .

*إعادة الإعتبار للقطاع الزراعي من خلال إيجاد آليات لتسييره و الإستغلال الأمثل له.

*تطويرو تأهيل الصناعة المحلية من خلال الإستثمار الوطني و الأجنبي المباشر و ذلك لزيادة الإنتاج و التقليل من الإستثمار.

*بناء نموذج إقتصادي متوازن يتناسب مع الإمكانيات المتوفرة على مستوى الإقتصاد الجزائري خاصة فيما يتعلق بالقطاع الفلاحي و الصناعة التحويلية .

الكتب

- د محمد حاج عيسى ،كتاب تحت عنوان، "العولمة الاقتصادية و سبل مواجهتها " مصر
- د محمد العربي الزبيري ،كتاب تحت عنوان ، " التجارة الخارجية للشرق الجزائري " الجزائر
- د توفيق أحمد حسن ،كتاب تحب عنوان ، " التجارة الخارجية (دراسة تطبيقية) "(د ط)، القاهرة.

عناوين المذكرات

- بشاري سلمى مذكرة تخرج بعنوان "الاصلاحات الجمركية ودورها في تفعيل التجارة الخارجية" ص 5 سنة 2014.
- بن سعيد أحمد مذكرة تخرج بعنوان "التجارة الإلكترونية ودورها في تعزيز التجارة العالمية "سنة 2020 ص 26.
- حريرش ناجي 2019 ، "أثار السياسات و تحليل التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي المستدام "كلية العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس سطيف .
- خبشاش أحمد مذكرة " دور التجارة الإلكترونية في تطوير التجارة الخارجية "زهاني أحمد 2022 ص 44
- شريفة طيفور 2018 "واقع التجارة الخارجية في الجزائر "، دراسة حالة مستغانم مذكرة ماستر أكاديمي جامعة مستغانم
- زهير بوجليدة 2017 ، "محدد التجارة الخارجية في الجزائر" ماستر أكاديمي جامعة جيجل محمد الصديق بن يحي
- قويدي سميرة ، لمقدم سعاد مذكرة "اثر العولمة الاقتصادية على إقتصاديات البنوك "ص 12 سنه 2012-2013

عناوين المقالات

- أحمد عبد العزيز، جازم زكرياء مقال" العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الدول العربية ".
- عبد المنعم محمد الطيب مقال ص 10 سنة 2010
- مرام بكير مقال سنة 2021 ص 1
- محمد بن مسعود العاصمي ص 1" علاقة التجارة مقال بالعولمة"

محاضرات

- كشاف زرمي محاضرات العولمة ص 35 سنة 2016

عناوين المجالات

- مجلة الاقتصاد الجديد عيسى دراجي ص 54

المواقع الإلكترونية

- **دوان وطني للإحصائيات الجزائرية ، متوفرة على الرابط**

www.ons-dzlspip-php

- **DGD.(2018) Rapport sur statiques du commerce extérieur de l'Algérie : direction des études de la prospective**
- **DGD.(2020) Rapport sur statiques du commerce extérieur de l'Algérie : direction des études de la prospective**
- **http://globalization-kof-eth-ch/query/**